جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد
عدي عبد الرحيم عدنان الهمشري

إشراف
د. غسان دعاس
د.علاء الدين دويكات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2024

أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي
في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

عدي عبد الرحيم عدنان الهمشري

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/10/01م، وأجيزت:

د. غسان دعاس	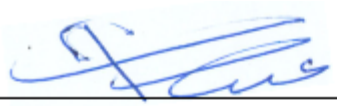
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. علاء دويكات	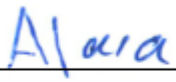
المشرف الثاني	التوقيع
د. فراس بركات	
الممتحن الخارجي	التوقيع
د. معز أبو عليا	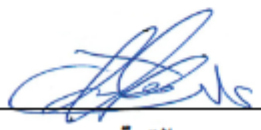
الممتحن الداخلي	التوقيع

الإهداء

قال تعالى: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾[المجادلة: 11]

أهدي هذا العمل المتواضع لله عز وجل أولاً...

إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى أرواح شهدائنا الأبرار والى أسرانا وأسيراتنا البواسل...

الى قدوتي في الحياة، الى من كانت ثقته اولى خطوات نجاحي، إلى من علمني معنى الحياة إلى من أمسك بيدي على دروبها إلى من أجده معي في ضيقي إلى من أجده حولي في فرحي إلى معلمي وحبيبي إلى من ينصحني إذا أخطأت، الى من احمل اسمه بكل فخر واعتزاز... أبي الحبيب...

الى ملاكي في الحياة، الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى بهجة قلبي والنجمة التي تلمع في ليل همي إلى الملك الساهرالتي تحنعلى أنفاس العبير إلى نبع الحنان والمحبة والعطاء إلى من منحتني الحب والحنان مايكفي محبة الناس إلى من علمتني الصبر إلى الكلمة الأولى والاخيرة أمي الحنونة...

إلى توأم روحي وسندني وعوني في الحياة إخواني براء ومحمد ويامن ...

إلى روح قلبي شقيقتي الصغيرة بانا...

إلى الذين بذلو كل جهد وعطاء لكي أصل الى هذه اللحظة...

الى هذا الصرح العلمي الذي أنتمي اليه جامعتي جامعة النجاح الوطنية...

الى وطني الغالي فلسطين...

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِۚ وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ ﴾[لقمان:12]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

في البداية الشكروالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الذي اعانني على اتمام هذه الدراسة فاليه ينسب الفضل كله.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي.

وأخص بالذكر الى الدكتور غسان دعاس والدكتور علاء دويكات المحترمين.

اللذين بم يبخلو في مساعدتي والأخذ بيدي لاتمام دراستي على أكمل وجه.

حيث لم يأل جهدا في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث.

إلى لجنة المناقشة الكريمة كل من الدكتور فراس بركات الممتحن الداخلي والدكتور معو أبو عليا الممتحن الخارجي، على قبولهم مناقشة هذه العمل المتواضع.

والشكر العظيم لكل من وقف الى جانبي واعانني من أهل وأحبة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرســـالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **عدي عبد الرحيم عدنان الهمشري**

التوقيع: عدي الهمشري

التاريخ: **2024/10/01**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ح

فهرس الأشكال ..... ط

الملخص ..... ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

المقدمة 1

مشكلة الدراسة وأسئلتها 4

أهداف الدراسة 5

أهمية الدراسة 6

فرضيات الدراسة 6

نموذج الدراسة 7

مصطلحات الدراسة 8

متغيرات الدراسة 10

منهج الدراسة 11

مجتمع الدراسة 11

عينة الدراسة 11

طرق جمع المعلومات والبيانات متضمنة أداة أو أدوات الدراسة الأولية 11

الفصل الثاني: الإطار النظري وتطوير الفرضيات والدراسات السابقة 12

المقدمة 12

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 14

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات 14

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات 15

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات 16

المبحث الثاني: حوكمة الشركات ونشأتها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 18
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 18
المطلب الثاني: مقومات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 20
المطلب الثالث: مؤشرات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 21
المطلب الرابع: معوقات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.....28
المبحث الثالث: أثر التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 31
المطلب الأول: مفهوم التجنب الضريبي Tax Avoidance 32
المطلب الثاني: التخطيط الضريبي Tax planning.....33
المطلب الثالث: التجنب الضريبي Tax Avoidance.....34
المطلب الرابع: دوافع التجنب الضريبي 35
المبحث الثاني: ممارسات التجنب الضريبي.....37
المطلب الأول: أهداف ممارسات التجنب الضريبي 37
المطلب الثاني: آليات التجنب الضريبي 38
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي 41
المطلب الرابع: المنافع والتكاليف المرتبطة في التجنب الضريبي 41
الفصل الثالث: نتائج الدراسة 45
المبحث الأول: نتائج الدراسة 45
المطلب الأول: الإحصاء الوصفي.....45
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات والتحليل الاحصائي 47
المطلب الثالث: نتائج نموذج الانحدار المتعدد 48
الفصل الرابع: ملخص النتائج والتوصيات.....51
المبحث الثاني: نتائج وتوصيات الدراسة.....51
المطلب الأول: ملخص نتائج الدراسة 51
المطلب الثاني: توصيات الدراسة 52
المراجع العلمية 53
Abstract.....b

فهرس الجداول

جدول (1): متغيرات الدراسة..... 10
جدول (2): االحصاء الوضفي 46
جدول (3): مصفوفة الارتباط 48
جدول (4): نتائج نماذج الانحدار المتعدد..... 50

فهرس الأشكال

شكل (1): نموذج الدراسة 7

أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد

عدي عبد الرحيم عدنان الهمشري

إشراف

د. غسا ن دعاس

د.علاء دويكات

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (عدد أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وتنوع الجنس في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم الشركة، والرافعة المالية).

وأظهرت النتائج يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين، وإن قلة استقلالية مجلس الإدارة زادت من التجنب الضريبي وهي ذات علاقة طردية.وتبين وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركة. وبينت الدراسة أنه لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة وعدد اعضاء مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي أي انه كلما زاد حجم الشركة يقل التجنب الضريبي.

وأوصت الدراسة ضرورة العمل على تطبيق كافة مبادئ وقواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لما لها من اثر في تحسين أداء هذه الشركات وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة والمساهمين وتحقيق العدالة وضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة مما يحسن وضبط المصروف الضريبي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ التجنب الضريبي؛ بورصة فلسطين.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

أصبح موضوع حوكمة الشركات من أبرز القضايا المطروحة في الوقت الراهن، خاصةً في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة. حيث باتت معظم الفعاليات والملتقيات الاقتصادية تتناول هذا الموضوع بشكل أو بآخر، مشددة على أهمية دور الحوكمة في تعزيز الشفافية وتطوير آليات إدارة الشركات. كما تسهم الحوكمة في تنظيم العلاقات وآليات التواصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح المرتبطين بالشركة، وبرزت أهمية حوكمة الشركات نتيجة الأزمات المالية التي هزّت الاقتصادات، خاصة في الدول المتقدمة، إلى جانب قضايا الفساد الإداري والمالي التي طالت كبرى الشركات العالمية. كما أثارت تضخم رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية دون ارتباطها بنتائج الأداء تساؤلات واسعة. إضافةً إلى ذلك، ظهر ضعف الشفافية والإفصاح، وأحياناً التلاعب بالبيانات المالية، حتى بين الشركات الكبرى، وهي أمور كانت تعد قبل سنوات قليلة غير متوقعة حتى في بعض الاقتصاديات الناشئة (قباجه، 2011).

وتشير حوكمة الشركات بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والموردين والدائنين والمستهلكين من جهة أخرى، ويؤدي اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية (سلهامي، 2012).

إن الضرائب من أهم المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في تمويل الإنفاق العام كما وتسعى الدولة من خلال سياساتها الضريبية إلى خلق البيئة القانونية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المختلفة وخلق

وتوسيع القاعدة الاقتصادية والصناعية والإنتاجية والاستهلاكية التي تتلاءم مع المعطيات الاقتصادية المحلية (امريود، 2016).

والحوكمة الضريبية هي مفهوم يشير إلى الإطار الذي يشمل ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة وتنفيذ النظام الضريبي، وتهدف إلى تحقيق التوازن والعدالة في جباية الضرائب وتطبيق القوانين الضريبية (سلامين، 2014)، كما تساعد في تحديد وتنفيذ سياسات الضرائب بطريقة عادلة وفعالة، وإدارة المخاطر الضريبية والتأكد من تحصيل الضرائب بشكل كامل، ولا يمكن ذلك إلا من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية، مثل الشفافية والنزاهة والمساءلة وتطبيق معايير دولية للتبليغ المالي والضريبي (Alhourt, 2018).

محلياً، تعتبر وزارة المالية من المؤسسات الحكومية التي تتبع السلطة التنفيذية لدولة فلسطين، والتي من مسؤولياتها الأساسية رسم السياسات العامة لدولة فلسطين، والإشراف على تنفيذ هذه السياسات بضمان المساهمة الفعالة لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، والتنسيق بين أدواتها لتشكيل منظومة للاستقرار الاقتصادي ونموه، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، كما قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار قانون رقم (17) لسنة 2004، سمي بقانون ضريبة الدخل وبدأ تطبيقه في عام 2005، ومن ثم تم إدخال تعديلات عليه بهدف زيادة الإعفاءات الممنوحة للمكلفين بالضريبة (أبوهلال، 2014).

وقد عملت السلطة الفلسطينية منذ عام 2008 على اتخاذ سياسات مالية مشددة في مجال الإنفاق، وسياسات مالية غير مشددة في مجال الإيرادات، بحيث كانت هذه الإجراءات في قانون ضريبة الدخل المعدل الذي قام السيد الرئيس الفلسطيني بإصداره قانون رقم (8) لعام 2011 بتاريخ 27-09-2011، ونشر بمجلة الوقائع أنذاك (خلف، 2014).

ووضـــع القانون الضـــريبي القواعد والأحكام التي تســمح بمراقبة العناصـــر الخاضـــعة للضـــريبة وصـــحة تقديرها وتتمكن من تحديد الديون الضـــريبية وتضـــمن تحصـــيلها، وقد نظم المشـــرع لذلك حقوق الإدارة وامتيازاتها ووضـــع الجزاءات المتنوعة لكل من يخالف أحكام قانون الضـــريبة ويحاول التهرب منها، إضـــافة إلى أنه لم يغفل عن حماية المكلف وصـــــيانة حقوقه، حيث يحبذ القانون الضـــــريبي التعاون الإداري مع المكلفين ويســـعى إلى التقليل من اســـتخدام الامتيازات وأســـاليب الإجبار في ممارســـة الإدارة الضـــريبية لحقوقها والعمل على حسن استعمال حقوقها وامتيازاتها بالطرق القانونية والإدارية المتعارف عليها وضـمان الحريات الأســـاســـية وحماية الأفراد وممتلكاتهم بما يســـاعد الإدارة العامة على تحقيق النفع العام في وقت أسرع (شاهين، 2017).

ونجد ظاهرة التجنب الضريبي منتشرة على المستويات الوطنية بصورٍ متفاوتة، لكن العولمة جعلت هذه الممارسات أكثر تعقيداً إذ سمحت للشركات أن تتسوق؛ للحصول على نظام ضريبي مناسب لها ويلبي احتياجاتها وبرامجها في خفض التكاليف، فرغبة الدول في جذب رأس المال المتنقل خلق منافسة ضريبية دولية، حيث أصبحت الحكومات تتنافس في وضع برامج لجذب الشركات ورؤوس الأموال لأراضيها، وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أربعة عوامل رئيسية لتصنيف المنطقة كلجنة ضريبية متمثلة في معدل الضريبة الفعلي صفري أو ضعيف، عدم وجود الحاجة للقيام بنشاط حقيقي، قلته أو انعدامه، غياب الشفافية، غياب حقيقي لتبادل المعلومات (زيدان، 2024).

من وجهة النظر الاجتماعية، تعتبر ممارسات التجنب الضريبي سلوك غير أخلاقي، أو غير مشروع، أما من وجهة النظر الاقتصـــادية فالتجنب الضـــريبي عمل يخالف مبادئ حوكمة الشـــركات ويعرض الشـــركة للمســـاءلة القانونية وحرمانها من حرية الحركات التجارية، ويرى الباحث أن ندرة الدراســـات الســـابقة حول موضوع التجنب الضريبي، وبصفة خاصة في الدول النامية يفتح الباب أمام العديد من البحوث لاستكشاف الواقع في تلك الشركات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تميز هذا العصر بالاكتفاء الذاتي وظروف معيشية بسيطة، مع غياب العلاقات المشتركة بين الأفراد، مما جعل فرض الضرائب أمراً غير مطروح. ومع تطور الحياة البشرية واستقرار الجماعات، نشأت السلطات التي اضطلعت بمسؤولية توفير الأمن والحماية، مما أدى إلى فرض الضرائب لتلبية احتياجات المجتمع. كانت السلطة هي الجهة المسؤولة عن جمع هذه الضرائب، وهو ما يعكس ارتباط نشأتها بظهور الدول واستقرار المجتمعات وتطورها، ومع تنامي متطلبات الحياة وظهور احتياجات متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية، أصبحت الضرائب وسيلة لتحقيق التنمية في مختلف المجالات. تطورت أهدافها مع مرور الوقت، في ظل سعي الحكومات حول العالم لتأمين الموارد المالية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتزايدة (الدالي، 2015).

ولأن الضريبة تعد عبئاً ضريبياً يتم اقتطاعه من إيرادات الشركة، لذلك تلجأ بعض الشركات إلى ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بطرق تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء، وأصبح من الشائع لدى الشركات تصحيح وتنفيذ إجراءات إدارية للحد من المدفوعات الضريبية عن طريق أنشطة التجنب الضريبي (الشيباني، 2016).

في فلسطين الكثير من التغيرات السياسية والأمنية إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم المشروعات الكبيرة والبنية التحتية لإقامة الدولة الفلسطينية، وتتولى لجان خاصة بالرقابة العامة والخاصة مسؤولية النظر في بيانات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وبالرغم من ذلك نجد الكثير من الشركات تتورط في أنشطة أو ممارسات التهرب الضريبي والتجنب الضريبي على نطاق واسع، مما يؤدي لخسارة المجتمع لإيرادات الضريبة، والتأثير على الاقتصاد العام في البلاد، وهكذا فإن استراتيجيات الضريبة في الشركات تعتبر المنفذ القانوني للحد من ظاهرة التجنب الضريبي من خلال التعاون مع أنظمة الرقابة المحاسبية بمصداقية وشفافية عالية.

وعلى هذا تتمثل مشـــكلة البحث الحالي في عدم وضـــوح طبيعة العلاقة بين متغيرات حوكمة الشـــركات والتجنب الضـــريبي، كذلك يختلف تأثير كل متغير من متغيرات حوكمة الشـــركات على مســـتوى التجنب الضريبي من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي وثقافة الدولة.

حيث تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر الحوكمة على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما أثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين؟
2. ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين؟
3. ما أثر حجم مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين؟
4. ما أثر تنوع الجنس في مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين؟
5. ما أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
2. التعرف على أثر استقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
3. التعرف على أثر حجم مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
4. التعرف على أثر تنوع الجنس في مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
5. التعرف على أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في كونها من الدراسات القليلة والمتكاملة مع الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين كمتغير مستقل وبين التجنب الضريبي كمتغير تابع، كما وتشكل هذه الدراسة فائدة لدوائر الضريبية في الضفة الغربية، لأن ظاهرة التجنب الضريبي تعتبر من أهم وأبرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسمها وتنفيذها لسياساتها، وتتضح الأهمية النظرية والعلمية للدراسة كما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية

تنبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال، وترجع أهمية الدراسة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، مما يتطلب من الشركات أن تتحمل مسؤوليتها وتلعب دورها بكفاءة في تنمية المجتمع.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

توفير دليل عملي من البيئة الفلسطينية عن أثر بعض متغيرات حوكمة الشركات على التجنب الضريبي. ومن ثم التوصل إلى بعض النتائج التي تفيد الباحثين وصناع السياسات الضريبية والمستثمرين والمديرين حول التجنب الضريبي وأهميته، وتحديد متغيرات حوكمة الشركات الأكثر تأثيرا على ممارسات التجنب الضريبي.

فرضيات الدراسة

1. يوجد أثر لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
2. يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
3. يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.

4. يوجد أثر لتنوع الجنس في مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.

5. يوجد أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.

نموذج الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى نوعين من المتغيرات حسب نموذج الدراسة التالي:

شكل (1)

نموذج الدراسة

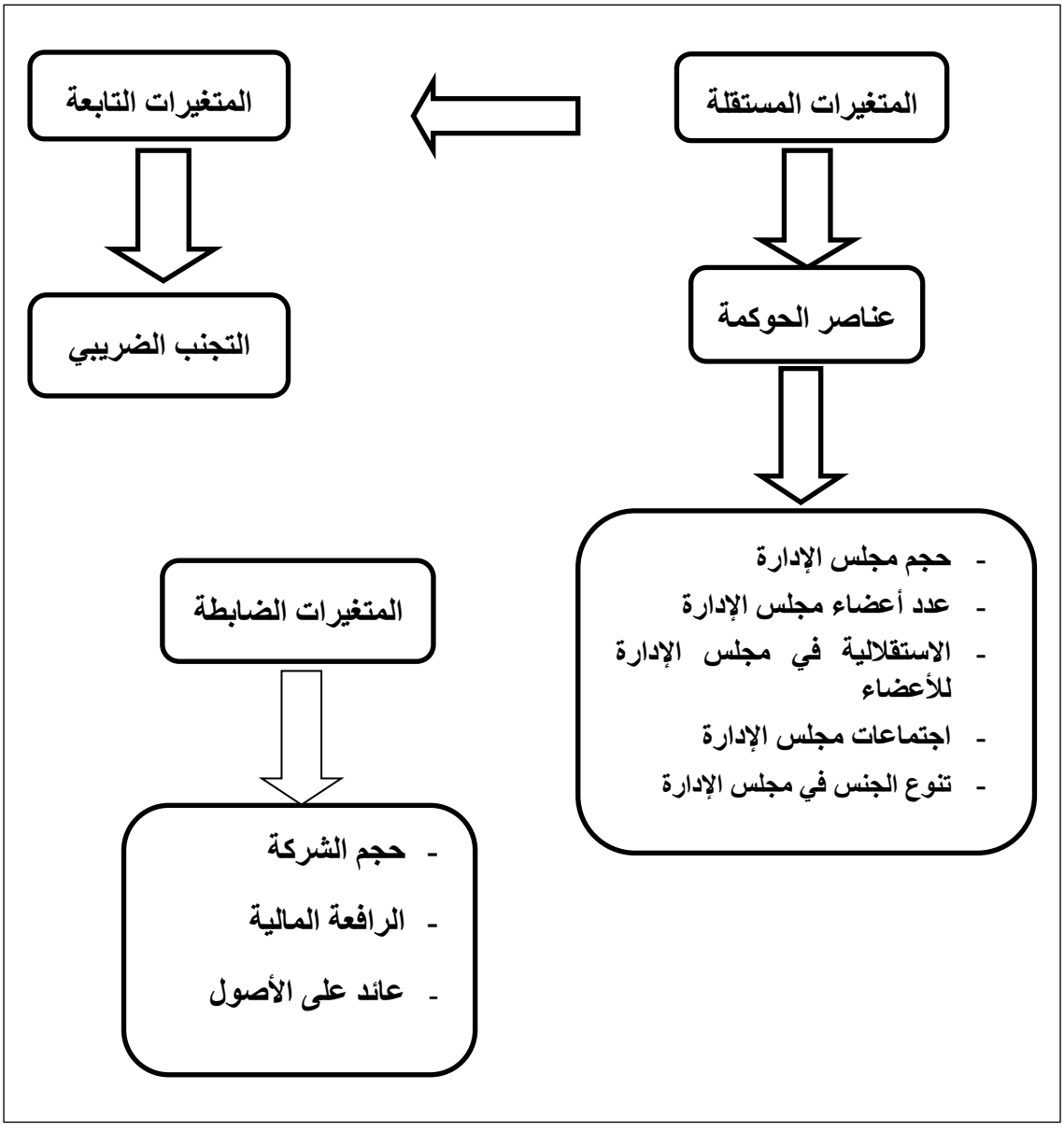

مصطلحات الدراسة

التخطيط الضريبي

"هو تخفيض الضريبة من خلال التعامل مع أنشطة حقيقية ولكن لها معاملة ضريبية تفصيلية بهدف زيادة ثروة حملة الأسهم" وذلك نتيجة تعظيم القيمة الحالية المتوقعة للتوزيعات المستقبلية (بوقروة، 2017).

الفجوة الضريبية

الفارق بين الضـــرائب التي يســـددها المكلفون فعليًا وفقًا لإقراراتهم، والضـــرائب المســـتحقة على أرباحهم الحقيقية، يعكس العديد من العوامل المتعلقة بالنظام الضريبي السائد في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. هذا النظام يُظهر طبيعة البنية الاجتماعية والســياســية والاقتصــادية للمجتمع، كما يبرز مســتوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تحقيقه (عليمات، 2012).

التجنب الضريبي

التجنب الضريبي هو فن تنظيم شؤون الممول بطرق تتيح تأجيل أو تقليل الالتزامات الضريبية، من خلال تطبيق استراتيجيات فعّالة في التخطيط الضريبي. يهدف هذا النهج إلى توفير موارد مالية يمكن توجيهها للإنفاق، الادخار، أو الاستثمار (Jamei, 2017).

حوكمة الشركات

"هي مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة" (مدونة الحوكمة في فلسطين، 2009).

حجم مجلس الإدارة

أشـــار (العدلاني، 2018) إلى أن تحديد عدد أعضـــاء مجلس الإدارة من العوامل المهمة في فعالية مجلس الإدارة، بحيث يكون لحجم مجلس الإدارة تأثير لدور المجلس في أداء الوظائف الرقابية المنوطة به، ويقوم المجلس بتعيين المدير العام للشركة وإنهاء خدماته وتحديد كيفية اختيار أعضائه ودوره في الإشـراف على الإدارة التنفيذية في الشـركة، بالإضـافة إلى العديد من المسـؤوليات تتلخص بتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة، إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السـنوية عن أعمال الشـركة (Lanis, Richardson, Liu, & McClure, 2019; Khaoula, Ayed, & Zemzem, 2013).

عدد اجتماعات مجلس الادارة

وهو أحد المقاييس الأسـاسـية لفاعلية مجلس الإدارة تتمثل في عدد مرات اجتماع أعضـاء مجلس الإدارة لمناقشـة مختلف القضـايا التي تخص الشـركة، فلاجتماع الدوري لأعضـاء مجلس الإدارة يزيد من فعالية الرقابة ويحسـن من نوعية التقارير المالية، ومن جهة أخرى، أحد أهم العوائق التي تواجه مجلس الإدارة وتحول دون تحقيق فعالياته عدم توفر الوقت الكافي للاطلاع على مسؤوليات المجلس وتنفيذها، لذا مجالس الإدارة التي تقوم بعقد اجتماعات بشكل متكرر من المحتمل أن تكون أكثر قدرة على الاضطلاع بواجباتها مقارنة بمجالس الإدارة غير النشطة (بوسنة، 2018).

استقلالية مجلس الادارة

اسـتقلاليته عن الإدارة التنفيذية للشـركة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت النسـبة الكبيرة من أعضـائه من المستقلين، الأمر الذي يزيد من القوة الإشرافية للمجلس ويصوب أداء إدارة الشركة نحو خلق القيمة وتعظيم الثروة لفائدة حملة الأسهم (مصيطفي، 2016).

تنوع الجنس في مجلس الادارة

أن التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة يرتبط بالعديد من الفوائد للشركات. يمكن أن تتمتع المديرات في مجلس الإدارة برؤى مختلفة وأفكار مبتكرة.

متغيرات الدراسة

جدول (1)

متغيرات الدراسة

المتغير	Variable Name (English)	قياس المتغير	Measurement
التجنب الضريبي	Tax Avoidance	معدل الضريبة الفعال (مصروف الضريبة/ الدخل قبل الضريبة) (ETR)	Effective Tax Rate (ETR)
حجم مجلس الإدارة	Board Size	عدد أعضاء مجلس الإدارة	Number of Board Members
الاستقلالية في مجلس الإدارة	Board Independence	النسبة المئوية للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	Percentage of Independent Board Members
اجتماعات مجلس الإدارة	Board Meetings	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة	Number of Board Meetings per Year
تنوع الجنس في مجلس الإدارة	Board Gender Diversity	النسبة المئوية للأعضاء الإناث في مجلس الإدارة	Percentage of Female Board Members
حجم الشركة	Firm Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	Natural Logarithm of Total Assets
الرافعة المالية	Leverage	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	Debt-to-Equity Ratio
عائد على الأصول	ROA (Return on Assets)	عائد على الأصول	Return on Assets

منهج الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد في البداية على التحليل الإحصائي، والهدف من التحليل الإحصائي هو الوصول إلى الفروض الخاصة بأثر متغيرات حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي، وارتكزت منهجية الدراسة على ما يلي:

1. جمع المعلومات من خلال مراجعة الأدبيات والكتب والقوانين والأنظمة المتعلقة بمواضيع التجنب الضريبي.
2. إجراء التحليل الإحصائي من اجل قياس المتغير المستقل والمتغير التابع وجمع البيانات من اجل اختبار الفرضيات والتي تخدم هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للعام (2018–2022) والبالغ عددها (49) شركة، وتم الحصول على عددهم الدقيق من بورصة فلسطين.

عينة الدراسة

قام الباحث باستخدام عينة الدراسة الممثلة في عدد الشركات المدرجة في بوصة فلسطين وعددها هو 46 شركة من سنة (2018–2022) وذلك بناء على توفر البيانات اللازمة خلال الفترة الزمنية، والتي تتمثل في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

طرق جمع المعلومات والبيانات متضمنة أداة أو أدوات الدراسة الأولية

قام الباحث في جمع البيانات من مصادرها الاولية من التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في عينة الدراسة، وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة والغرض منها هو الوصول إلى الإجابة على مشكلة الدراسة، كما اعتمد الباحث أيضا على الكتب والمقالات والأبحاث المنشورة بالإضافة إلى الرسائل الجامعية من اجل إعداد الإطار النظري في الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري وتطوير الفرضيات والدراسات السابقة

المقدمة

في ظل الفضائح والانهيارات المالية، التي تعرضت لها الشركات في العالم تحقق الإجماع لدى العديد من الباحثين المتخصصين على أن النظام الأكثر قدرة على ضبط وإحلال الاستقرار المؤسساتي، والإدارة المثلى لخلق شبكة ذات علاقات فعالة، خاصة في ظل إزدياد حاجة المستخدمين إلى آلية لها جودة عالية، وتضمن التسيير الأمثل، هو مفهوم حوكمة الشركات، وإن غياب هذا المفهوم سوف يؤدي إلى إخفاء كثير من المعلومات المادية للمكلفين فيما يتعلق بالضرائب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذات تأثير مباشر أو غير مباشر على الوضع المالي للحكومة بشكل عام وإدارة ضريبة الدخل بشكل خاص، كما إن قضية التجنب الضريبي تعتبر من أهم القضايا التي تواجه الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية (طلحة، 2015).

أوضحت الدراسات السابقة التي تناولت التجنب الضريبي في سياق نظرية الوكالة أن المديرين الانتهازيين يقومون بتوظيف تكنولوجيا التجنب الضريبي بتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم (Minnick & Nohga, 2010) وبالتالي فقد تزايدت الدراسات في الآونة الأخيرة والتي تبحث في دراسة العوامل التي تؤثر على قرارات المديرين بخصوص التجنب الضريبي، وقد اتجه بعضا من هذه الدراسات إلى فحص اثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي، حيث تعد حوكمة الشركات بمثابة صمام الأمان الذي يساهم في الحيلولة دون وجود ممارسات ضريبية تعسفية ينطوي عليها مخاطر تضر بالمنشأة وسمعتها.

كذلك أشارت دراسة Minnick & Noga (2010) إلى أن اختيار حوكمة الشركات والتجنب الضريبي يعد عملية مثيرة للاهتمام نظرا لان أنشطة التجنب الضريبي قد تكون معقدة ومبهمة وربما تسمح بالانتهازية الإدارية، وبالتالي فان فهم الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في هذا المجال يعد عملية مهمة.

في فلسطين، تصل نسبة التجنب الضريبي بشكل عام إلى نسبة (35–40%) وضريبة الدخل بشكل خاص في المؤسسات التي لا تقدم كشوف العاملين لديها تتراوح بين (50–60%) أي ما يقارب نصف مليار دولار سنويا، وهذا يؤثر على إيرادات الدولة والنمو الاقتصادي ويكبد الموازنة الفلسطينية خسائر كبيرة.

ويمكننا القول بأنه برز الاهتمام بحوكمة الشركات، بعد تطور الاستثمارات الضخمة التي تتطلب الفصل بين المستثمرين وأصحاب المصالح وبين من يدير هذه الشركات فكان من الضروري أن يكون هناك قانون يربط وينظم العلاقة بين الأطراف حيث بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات وارتبط مفهوم حوكمة الشركات بالأزمات والانهيارات المالية التي حدثت حيث أكد مختصون بان هذه الأزمات ناتجة عن سلوكيات الخاطئة مما عزز من ذلك في أنظمة حوكمة الشركات وتفعيل تطبيق إدارة المخاطر (المناصير، 2013).

وهذا ما أكدت عليه دراسة Danoshana & Ravivathani (2019) إذ تناولت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على أداء المؤسسات المالية المدرجة في سيرلانكا وتوصي بممارسات حوكمة الشركات المناسبة لتحسين أداء المؤسسات المالية المدرجة، لتحقيق هذه الأهداف لقد استخدم الباحث العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمتغيرات رئيسية لتحدد أداء الشركة ومن ناحية اخرى تستخدم لجنة المراجعة الخاصة بالشركة كمتغيرات لقياس حوكمة الشركة إن متغيرات حوكمة الشركات بشكل كبير، وتأثيرها على أداء الشركة ومجلس الإدارةولجنة التدقيق لها تأثير إيجابي على أداء الشركة. ومع ذلك، تكرار الاجتماع له تأثير سلبي على أداء الشركة.

وبما أننا في كل مرة نذكر حوكمة الشركات نقرنها بالمعايير المالية فلا بد من أن تكون حوكمة الشركات لها الأثر على الاستدامة المالية، وفي الوقت الحالي فان البحوث المحاسبية للاستدامة ترتكز على استدامة الشركات التي تعني المحافظة على موارد الشركة وأصولها وأموالها التي تعتبر احد موارد المجتمع بشكل عام وعلى المدى البعيد (الخفاجى، 2018).

وهو يطابق ما جاء في دراســـة كل من Husam & Pekha (2018) تظهر النتائج أن متغيرات حوكمة الشـركات مثل المسـاهمات الحكومية ونوع التدقيق وحجم مجلس الإدارة والمسـؤولية الاجتماعية للشـركات تؤثر بشـــكل كبير على الســـياســـات المالية في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. تؤدي هذه النتائج إلى ظهور بعض الآثار التنظيمية والإدارية، والتي تتطلب جميعها بذل المزيد من الجهود المتضـــافرة في التنفيذ الاســـتراتيجي لحلول الحوكمة الرشـــيدة من أجل إثبات الأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

ويجدر القول أن مصـــطلح " حوكمة الشـركات " يسـتخدم لفهم الديناميات الحالية للقطاعات، حيث تواجه الإدارة العامة تحديات هائلة في التعامل مع الجهات الفاعلة في تقديم الخدمات بجودة عالية، حيث تشـــمل الخدمات المقدمة من القطاعات العامة مجموعة الأنشـطة التي تقدمها الدولة أو الجهة الرسـمية في بلد ما لصـــالح المواطنين دون تمييز وتقوم على أســـاس تحقيق المنفعة العامة، إذ أن الحاجة التي تدفع بتقديمها متعلقة بالشأن العام ولا تختص بفئة دون أخرى (يحياوي و حدمر، 2022).

وأشـارت دراسـة Rathish (2017) إلى أن أداء الشـركة مرتبط بشـكل ايجابي بحوكمة الشـركات التي يتم قياسها بواسطة مؤشر حوكمة الشركات الماليزي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

تعريف حوكمة الشركات

في البداية، من المهم الإشـــارة إلى أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد لمفهوم حوكمة الشـــركات يتفق عليه جميع الاقتصـاديين والقانونيين والمحللين الماليين. يعود ذلك إلى تشابك هذا المفهوم مع العديد من الجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وتأثيره المباشر على المجتمع والاقتصاد ككل.

كما حرصت العديد من المؤسسات العلمية والمهنية على تقديم تعريفات لحوكمة الشركات. على سبيل المثال، عرّفت لجنة كادبوري البريطانية لحوكمة الشركات في عام 1992 الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة ومراقبتها". كما وصفتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بأنها "مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين" (النجار و عقل، 2016).

وقد عرفها Schmidt, Katz, & Khan (2014) بأنها: توفير الحماية للملاك من انفراد الإدارة بالسلطة والعمل لمصالحها الذاتية، كما عرفها (الجعيدي، 2015) بأنها كل الأطراف والمؤسسات والإجراءات التي تمثل جزء من عملية اتخاذ القرارات حول التخصيص الرسمي للموارد.

وهناك من يعرفها بأنها "مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين" (الجوزي، 2015).

وعليه يرى الباحث أنه ومن خلال التعريفات السابقة يتبين أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام متكامل وشامل لعمليات إدارة المؤسسة بشكل استراتيجي حيث يشمل توزيع المهام وفصل السلطات بين جهات متعددة بشكل يضمن مساهمة أكبر عدد ممكن من الأطراف في إدارة المؤسسات ومن خلال ما سبق من التعريفات تبين لنا أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام ثقافي وقيمي أكثر من كونه نظام إداري فقط حيث أنه يمكن اعتبار حوكمة الشركات تأسيس الثقة من خلال عملية الحوار واتفاق حول كيفية اتخاذ القرارات وتطوير لغة المشاركة.

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تهدف قواعد وضوابط حوكمة الشركات إلى تعزيز الشفافية والعدالة، وضمان حق مساءلة الإدارة داخل الشركة، مما يسهم في حماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق كافة. كما تراعي هذه القواعد مصالح العمل والموظفين وتعمل على الحد من استغلال السلطة بما لا يخدم المصلحة العامة, ويساهم تطبيق هذه

الضوابط في دعم الاستثمار، تشجيع تدفق رؤوس الأموال، تنمية المدخرات، وتعظيم الأرباح، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة. كما تؤكد على ضـرورة الالتزام بأحكام القانون وضـمان مراجعة الأداء المالي > وتشمل هذه القواعد تشكيل هياكل إدارية تتيح محاسبة الإدارة أمام المساهمين، وإنشاء لجنة مراجعة مستقلة من خارج أعضـــاء الإدارة التنفيذية، تتمتع بمهام وصـــلاحيات متعددة لتحقيق رقابة فعالة ومســـتقلة على عمليات التنفيذ.(المشهداني و طالب، 2011).

ويرى الباحث أن حوكمة الشـــركات تهدف إلى تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان وتطوير كفاءتهم لتعزيز إجراءات اتخاذ القرار في الشركة، وتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في التعاملات وبيئة الأعمال.

حيث أشارت دراسة الاغا (2016) من خلال آراء كل من مدققي الحسابات وفاحصي الضرائب على وجود دور لحوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي. وتبين الدراسة أن مبادئ حوكمة الشركات تساعد في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي ولكن توجد فروق بسيطة لهذا التأثير من مبدأ إلى آخر، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ مسـؤوليات مجلس الإدارة، ويليه مبدأ الإفصـــاح والشـفافية، ويليه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ويليه مبدأ المساواة بين المساهمين، ويليه مبدأ دور أصحاب المصالح. كما أن وجود قوانين وتنظيمات للحوكمة تطبق من خلال آليات تنفيذية وتنظيمية تتســـم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز يساهم في تطوير الفحص الضريبي.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات

ازدادت أهمية حوكمة الشركات مع تحول العديد من دول العالم إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، حيث تعتمد هذه النظم بشكل كبير على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي. ومع توسع حجم هذه المشروعات، ظهرت ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة، ما دفعها إلى البحث عن مصادر تمويل منخفضة التكلفة بعيدًا عن التمويل المصرفي التقليدي، مما جعل أسواق المال وجهة رئيسية لهذه الشركات, وساهمت عملية تحرير الأسواق المالية في تعزيز انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير

مسبوق. ومع اتساع نطاق الشركات واستقلال الإدارة عن الملكية، ضعفت آليات الرقابة على تصرفات المديرين، الأمر الذي تسبب في وقوع العديد من الأزمات المالية، أبرزها أزمات دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيات, وفي عام 2001، جاءت أزمة شركتي "إنرون" و"وورلدكوم" في الولايات المتحدة لتؤكد الحاجة الماسة إلى تطبيق حوكمة الشركات بفعالية أكبر، ما أدى إلى تعزيز الاهتمام العالمي بهذا المجال لضمان استقرار الأسواق المالية وحماية مصالح المستثمرين. (بورقيبة و الغربي، 2014).

يمكن اعتبار نظام حوكمة الشركات الجيد من العوامل الحيوية التي تساهم في حماية مصالح المساهمين، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تضـــمن حقوقهم بالكامل داخل الهيئات العامة، بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وضمان الشفافية في توفير المعلومات في الوقت المناسب. كما يساهم النظام في الحفاظ على سجل دقيق للمساهمين وآلية موثوقة لتسجيل الملكية. يعد نظام الحوكمة ذا أهمية بالغة للمساهمين سواء كانوا في مواقع المسؤولية الإدارية المباشرة أو خارجها. علاوة على ذلك، يسهم نظام الحوكمة الجيد في حماية مصالح الأطراف المعنية بالشركة، ويحدد العلاقات بين الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، مما يقلل من المخاطر ويزيد من قيمة الأسهم في السوق. كما يحسن من نوعية وكفاءة القيادة، ويعزز من جودة الإنتاج، ويركز على زيادة الكفاءة في استخدام الأصول وتقليل تكلفة رأس المال. يساعد النظام أيضًا على تحقيق تطلعات المجتمع، ويشجع الاستثمارات ويعزز الأداء الاقتصادي، مما يرفع قدرة الشركة على المنافسة على المدى الطويل من خلال التركيز على الشفافية في المعاملات، المحاسبة المالية، والتدقيق. وأخيرًا، يساهم في تحسين إدارة الشركة عبر دعم مديريها ومجلس إدارتها في تطوير استراتيجيات سليمة واتخاذ قرارات مبنية على أسس واضحة (محمد و سكر، 2018).

المبحث الثاني: حوكمة الشركات ونشأتها في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

أصبحت حوكمة الشركات من القضايا الحيوية التي تحظى باهتمام واسع في الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، سواء في القطاعين العام أو الخاص. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى الأزمات المالية المتعددة التي تعرضت لها شركات ومؤسسات عالمية. ومن أبرز هذه الأزمات الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها دول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، إلى جانب الأزمات الشهيرة مثل انهيار شركة "Enron" الأمريكية المتخصصة في تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي عام 2001، وأزمة شركة الاتصالات الأمريكية "WorldCom" عام 2002 (المؤتمر العلمي الدولي، 2021).

تعود معظم الانهيارات المالية إلى تفشي الفساد الإداري والمحاسبي، ولا سيما الفساد المالي. أحد الأسباب البارزة لذلك هو تقصير مراجعي الحسابات في تقديم تأكيدات دقيقة حول صحة البيانات المالية، حيث تضمنت هذه البيانات معلومات لا تعكس الواقع الفعلي للشركات. بالإضافة إلى ذلك، ضعف ممارسات الرقابة والإشراف، وقلة الخبرة والمهارة الإدارية، واختلال هيكل التمويل، وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية كافية للوفاء بالالتزامات، كانت جميعها عوامل ساهمت في انهيار العديد من الشركات.

كما لعب نقص الشفافية والإهمال في تطبيق المبادئ المحاسبية المناسبة دورًا محوريًا في عدم الإفصاح عن المعلومات المالية الحقيقية، مما أدى إلى تقديم صورة مشوهة للأوضاع المالية للشركات. نتيجة لهذه الأزمات، تراجعت ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، وتضررت سمعة مكاتب المحاسبة والمراجعة بسبب مصادقتها على معلومات مالية غير دقيقة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية، إلى جانب ضعف الشفافية ونقص الإفصاح عن الحقائق المالية، يعد من الأسباب الرئيسية لانهيار الوحدات الاقتصادية. وقد ترتب على ذلك

تأثيرات سلبية متعددة، أبرزها تراجع الثقة في المعلومات المحاسبية وفقدانها لأهم عناصر جودتها ودقتها. (المؤتمر العلمي الدولي، 2021).

شهدت فلسطين خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بحوكمة الشركات، حيث بدأت الجهود المؤسسية في هذا المجال مع تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة. تضم اللجنة ممثلين عن جهات رقابية، اقتصادية، قانونية، وأكاديمية متنوعة، ويرأسها رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال, حيث قامت اللجنة بتشكيل فريق فني متخصص لصياغة مدونة لقواعد حوكمة الشركات، استنادًا إلى خطة عمل وأسس تم وضعها مسبقًا. كان الهدف الأساسي لهذا الفريق هو إعداد قواعد متكاملة لحوكمة الشركات تتماشى مع التشريعات والظروف السائدة في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ المعترف بها على المستويين الإقليمي والدولي. (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012).

تم إصدار مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين نهاية عام 2009، وأصبحت سارية المفعول منذ ذلك الحين. تعد اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات الجهة العليا المسؤولة عن إقرار وإصدار هذه المدونة، والتي تُطبق على الشركات المساهمة العامة والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ورقابتها.

تتولى الهيئة مهمة متابعة تنفيذ الشركات للقواعد المنصوص عليها في المدونة وضمان التزامها بها. ومنذ صدور المدونة، بذلت الهيئة جهودًا لتأسيس البنية التحتية اللازمة لتعزيز تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة. شملت هذه الجهود التأكد من التزام الشركات بالقواعد الإلزامية من خلال إنفاذ القوانين والأنظمة والتعليمات المرتبطة بحوكمة الشركات, وفيما يخص القواعد الاختيارية والتي يحتاج تطبيقها إلى جهود كبيرة واستخدام الأدوات والوسائل الفعالة بغرض إقناع الشركات بأهميتها والانعكاس الايجابي لتطبيقها على أداء الشركات ذاتها (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012).

وهذا ما أكدت دراسة النجار وعقل (2016) بأنه يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات، اهتمام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات خاصة في قطاع البنوك.

المطلب الثاني: مقومات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

لا تكتمل منظومة الإفصاح والشفافية إلا بتأسيسها على الركائز المهنية والحيادية التي تضمن أعلى درجات الجودة والكفاءة لها والتي من أهم مقوماتها (النجار و عقل، 2016):

1. الإطار القانوني هو الذي يحدد حقوق ومسؤوليات واختصاصات جميع الأطراف الأساسية المرتبطة بالشركة، بما في ذلك المؤسسين، والجمعية العامة للمساهمين، والمساهم الفرد، ومجلس الإدارة ولجانه الرئيسية مثل لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات، ولجنة المكافآت. كما يشمل دور مراجع الحسابات، بالإضافة إلى العقوبات المرتبطة بانتهاك الحقوق، أو الإخلال بالمسؤوليات، أو تجاوز الاختصاصات الممنوحة.
2. يشمل الإطار القانوني الجهات الرقابية المسؤولة عن ضمان تنفيذ إجراءات حوكمة الشركات، والتي تشمل الهيئات المنظمة لعمل الشركات مثل هيئة سوق المال، وهيئة الاستثمار، ومؤسسة النقد (أو التمويل)، بالإضافة إلى الهيئات غير الحكومية التي تدعم الشركات دون تحقيق أهداف ربحية.
3. يتضمن الإطار التنظيمي عنصرين رئيسيين: النظام الأساسي للشركة، والهيكل التنظيمي الذي يوضح أسماء أعضاء الهيكل التنظيمي واختصاصاتهم.

تشير دراسة موسى (2011) إلى أن تطبيق العمليات المرتبطة بالإصلاح الإداري والحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية يتم بمستوى متوسط، وأن هناك علاقة إيجابية بين عمليات الإصلاح الإداري والحكم الرشيد.

مقومات نجاح حوكمة الشركات باختصار:

إعداد المعلومات والإفصاح:

- تقديم البيانات المالية وغير المالية وفق المعايير الدولية المعتمدة.
- الالتزام بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح.

سياسات وإجراءات الإفصاح:

- ضمان توفير المعلومات الأساسية عبر قنوات معلوماتية ملائمة.
- استخدام أحدث تقنيات الإطلاع والاسترجاع على مدار الساعة وبتكاليف مناسبة.

تشجيع التحليل والمشورة الفنية:

- توفير التحليلات والمشورة المالية من قبل المحللين الماليين والسماسرة ووكالات التقييم.
- ضمان نزاهة التحليلات والمشورات من خلال تجنب أي تضارب مصالح قد يؤثر على دقة المعلومات المقدمة للمستثمرين.

المطلب الثالث: مؤشرات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

اقترحت الأمم المتحدة ثمانية قواعد أساسية للحوكمة الجيدة: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة لمتطلبات المجتمع، والتوافق بين الجهات المشاركة في حوكمة الشركات، الشمول والإنصاف، الفعالية والكفاءة، والمساءلة (العراجنة، 2018).

حيث أوضحت دراسة الطاهات والقرعان (2022) إلى وجود أثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين، ولمبدأ العدالة والمساواة بين المساهمين ولمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات ولمبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات ولمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات على أداء المدقق

الشـرعي الداخلي في المؤسـسـات الإسـلامية. وتوصـي الدراسـة بضرورة إجراء بـرامج تدريبية للمدققيـن الشرعيين للحصول على شهادات مهنية تختص بالتدقيق الشرعي وعدم الاعتماد فقط على عنصر الخبرة.

أمـا منتـدى التعـاون الاقتصـادي لـدول آسـيا والمحيـط الهـادئ فقـد اقتـرح ستة عناصـر هـي: سـيادة القانـون، الشفافية، المساءلة، الأخلاقيات والنزاهـة، والاستخلاف والقيـادة.

كما طـور البنـك الدولـي مجموعـة مـن المؤشـرات التـي يمكـن مـن خلالهـا قيـاس مـدى جـودة حوكمة الشركات فـي دول العالـم، والـذي يتـم تنفيـذه سـنوياً فـي (215) دولـة، تمثل هـذه المؤشـرات مجموعـة بيانـات بحثيـة تلخص وجهات النظر حول جودة حوكمة الشركات، والتي تعتمد على رأي عدد كبير من المستجيبين سواء من الشركات أو المواطنين أو الخبراء في البلدان الصناعية والناميـة. ويتم جمع هذه البيانـات مـن عـدد مـن المعاهـد المسـحية ومراكـز الفكـر والمنظمـات غيـر الحكوميـة والمنظمـات الدوليـة وشـركات القطـاع الخـاص. ولا تعكـس هـذه المؤشـرات الآراء الرسـمية للبنـك الدولـي، أو المديريـن التنفيذيين، أو البلدان التي يمثلونها، ولا يتـم اسـتخدام هـذه المؤشـرات مـن قبـل مجموعـة البنك الدولـي لتخصيص الموارد. ويتم إعطاء قيمة لكل مؤشر من هذه المؤشرات يتراوح ما بين سالب 5.2 إذا كان الالتـزام بهـذا المؤشـر ضعيـف، وموجـب 5.2 إذا كان الالتـزام بهـذا المؤشـر قـوي. وهـذه المؤشـرات (العبيد، 2017):

1. **المشـاركة والمسـاءلة:** ويقيـس مـدى قـدرة المواطنيـن علـى المشاركة فـي اختيـار الحكومـة وكذلـك حريـة الـرأي والتعبيـر، وحريـة تكويـن الجمعيـات ووسـائط الإعلام الحـرة والتجمـع.
2. **الاسـتقرار السياسـي وغيـاب العنـف/ الإرهاب:** ويقيـس توقعـات احتماليـة عـد الاسـتقرار السياسـي، و/ أو العنـف أو ذي الدوافـع السياسية، بمـا فـي ذلـك الإرهاب، التغيير غير السلمي للسلطة.
3. **فعاليـة الحكومـة:** ويقيـس جـودة الخدمـات العامـة، وجـودة الخدمـة المدنيـة، ودرجـة اسـتقلالها عـن الضغـوط السياسية، وجـودة صياغـة السياسات وتنفيذها، ومصداقيـة التزام الحكومـة بهذه السياسات

4. **جودة التشريعات:** يعكس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.

5. **سيادة القانون:** يعكس المفاهيم الخاصة بمدى الثقة بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف. ويقيس مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع.

6. **السيطرة على الفساد:** يعكس التصورات لمدى ممارسة السلطة العامة نشاطات لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغرى والكبرى، وكذلك الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة. وتعتبر المؤشرات العالمية لحوكمة الشركات من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة حوكمة الشركات في القطاع العام مقارنة ببقية المؤشرات الأخرى.

ويمكننا توضيح مؤشرات حوكمة الشركات كالآتي:

مؤشرات المشاركة والمساءلة

تعد المشاركة والمساءلة من الركائز الأساسية لضمان فاعلية العمل الحكومي وتحسين مستوى الأداء. تقوم المشاركة على إشراك جميع الأطراف ذات العلاقة داخل الدائرة الحكومية وخارجها في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإعداد وتطوير وتقييم السياسات التنظيمية والتشريعات والاستراتيجيات والإجراءات، إلى جانب تقديم الخدمات. وتشمل هذه المشاركة إجراء عمليات تشاورية منظمة تتيح حوارًا فعّالًا يسهم في تسهيل مشاركة الأطراف المختلفة وتوفير المعلومات الدقيقة والكاملة في الوقت المناسب. يتم خلال ذلك جمع وتحليل التغذية الراجعة وآراء المواطنين والموظفين ومجالس الشراكة والشركات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها، بهدف تعزيز اتخاذ قرارات مستنيرة ومتكاملة.

أما المساءلة فتتمثل في خضوع الدائرة الحكومية وقياداتها وموظفيها للمحاسبة بشأن القرارات والإجراءات التي يتخذونها. وتشمل هذه المساءلة وضع إجراءات تضمن المحاسبة على المخالفات واتخاذ التدابير المناسبة لمعالجتها. كما يتم تحديد أدوار وصلاحيات القادة والموظفين بوضوح ضمن التشريعات، مع توضيح الهرمية الداخلية لضمان الفصل بين الصلاحيات السياسية والتنفيذية داخل الدائرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم العلاقة بين الدائرة وجهات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان تنفيذ عمليات رقابية فعالة، والالتزام بتوصيات هذه الجهات وتبرير القرارات المتخذة، ومتابعة تنفيذ التوصيات بهدف تعزيز الأداء الحكومي وتطويره (وزارة تطوير القطاع العام، 2017).

ومن أهم أشكال المساءلة ما يلي:

أولاً: المساءلة الإدارية

وتكمن أهمية المساءلة الإدارية في أنها تضبط أعمال المنظمة، وُتشعر العاملين فيها بأنّ عليهم تأدية مهامهم، وإنجاز وظائفهم وفق ما تقتضيه مصلحة المنظمة، ووفق ما تورده القوانين والأنظمة، وتتضمن المساءلة الإدارية الوعي بأربعة أبعاد هي الانضباط الوظيفي، والعمل والإنجاز، والعلاقات الإنسانية، وأخلاقيات الوظيفة (شلهوم، 2022).

وهذا ما جاء في دراسة شلهوم (2022) أن مستوى تطبيق المساءلة على الانضباط الوظيفي بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة؛ تلاه المساءلة على العمل والإنجاز بدرجة مرتفعة، ثم المساءلة على أخلاقيات الوظيفة بدرجة مرتفعة أيضاً، وجاء بالمرتبة الأخيرة المساءلة على العلاقات الإنسانية بدرجة متوسطة. جاء مستوى أداء مديرية الشؤون المدنية في محافظة ريف دمشق من وجهة نظر العاملين بدرجة مرتفعة. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسائلة عن الانضباط الوظيفي في أداء مديرية الشؤون المدنية في محافظة ريف دمشق. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسائلة عن أخلاقيات الوظيفة في أداء مديرية الشؤون المدنية في محافظة ريف دمشق.

ثانياً: المساءلة القانونية

تعد المســـاءلة وحكم القانون من أهم مبادئ حوكمة الشـــركات التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومات في تســـيير إدارتها تجتنباً للإســـراف وإهدار المال العام وضـــمان تقديم خدمة عمومية مثالية للمواطن، فالحوكمة ومن خلال مبادئها تعد حجر أســـاس لبناء دولة متقدمة تســـتغل مواردها بأعلى كفاءة ممكنة (العابدين، 2021).

ثالثاً: المساءلة المهنية

تتعلق المســـاءلة المهنية بالأفراد العاملين في مهن أو وظائف محددة والتزامهم بقواعد الســـلوك المهنية والمعايير الأخلاقية. من المتوقع من المهنيين، مثل الأطباء والمحامين والمحاسبين، أن يتصـرفوا بما يحقق مصـــلحة عملائهم والجمهور، ويمكن فرض المســـاءلة المهنية من خلال الهيئات التأديبية، أو مراجعة النظراء، أو مجالس الترخيص. (Faster Capital, 2024)

رابعاً: المساءلة السياسية

المسـاءلة السـياسـية تمثل أحد أقوى أشـكال الإدارة العامة المسـتندة إلى المبادئ الديمقراطية، إذ تركز على فرض الرقابة والسـيطرة على المسـؤولين السـياسـيين لضـمان أداء واجباتهم بكفاءة وشـفافية. يُحاسـب المسؤولون الحكوميون المعينون أمام السلطة التنفيذية المسؤولة عن وضـع وتنفيذ السياسـات العامة، بدءًا من التعليم والدفاع الوطني إلى حماية البيئة. ورغم هذه الرقابة، يتمتع هؤلاء المســـؤولون بســـلطات وصـلاحيات متباينة في عملية صـنع القرار، تُمنح لهم من قبل المشـرعين. وتفرض هذه المسـؤوليات على المســؤولين الحكوميين الخضــوع للمســاءلة عن أعمالهم خلال مراحل تصــميم القوانين واللوائح وتنفيذها، لضمان تحقيق الأهداف المنشودة وخدمة المصلحة العامة.. (مدونات البنك الدولي، 2015)

خامساً: المساءلة الأخلاقية

وتتمثل بالمبادئ والقيم الأخلاقية وفقاً للأعراف والسلوكيات السائدة في المجتمع والتي قد تختلف من مجتمع إلى أخر تبعاً للديانة أو تبعاً للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فما هو مرفوض في مجتمع معين قد يكون مقبول في مجتمع آخر (وزارة تطوير القطاع العام، 2017).

دراسة شارفي و بلعزوز (2017) هدفت لإبراز اسهامات حوكمة الشركات في الرقابة على أنشطة شركات التأمين التكافلي، وعرض أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل حوكمة الشركات نظاما رقابياً فعالاً لإحكام السيطرة على أداء شركات التأمين التكافلي من خلال الإفصاح والشفافية والمساءلة في القوائم المالية.

ومن أهم صفات نظام حوكمة الشركات الرشيدة نوجزها يما يلي (أبو قاعود، 2011):

1. القيادة والأخلاق وثقافة الالتزام القطاع الحكومي حوكمة الشركات: هذا العنصر يدعم بناء حوكمة الشركات بأكمله ويعتبر الأساس وبدونه لن يوجد أي أساس حوكمة الشركات للبناء عليه، إذ أن القيادة هي المسؤولة عن تنفيذ وتقييم وتحسين هياكل المؤسسة والعمليات الإدارية.
2. العلاقات الداخلية والخارجية لأطراف أو أصحاب المصلحة في المنظمة: يوجد للمؤسسة العديد من أصحاب المصلحة سواء داخلياً أو خارجياً، والمطلوب فهم المسؤوليات المختلفة اتجاه تلك الأطراف وما عليها من مسؤوليات، وكيفية مسائلتهم، وفهم احتياجاتهم كل مجموعة من أصحاب المصلحة، مما يعزز قدرة المؤسسة الحكومية على تنمية العلاقات مع أصحاب المصالح وكذلك دعم نجاح وفاعلية ونوافذ إطار حوكمة الشركات الجيدة والتي هي: إطار المساءلة والامتثال الداخلي، التخطيط ومراقبة الأداء، والامتثال والمساءلة الخارجية.

3. إدارة المخاطر: وهي عملية تحليل وتحديد ومعالجة التعامل مع المخاطر أو القبول بها، ورصد استمرارية المخاطر التي يمكن أن تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها، وتزود المؤسسة بضوابط للتصدي للمخاطر.

4. الامتثال والمساءلة الداخلية: تدفقات العمل المنجز في إطار العلاقات مع أصحاب المصالح (الداخليين والخارجيين) تتطلب تحديد واضح وفهم مختلف المسؤوليات والاحتياجات أصحاب المصلحة الداخلية، بالرغم من أن هذا العنصر يسلط الضوء على هياكل وعمليات الداخلية، إلا أن كفاءة وحوكمة الشركات يجب أن تضمن هيكل المساءلة الداخلية يتم بمحاذاة وباتصال وثيق مع عمليات المساءلة الخارجية للحد من الازدواجية في العمل (عمل كًلا من المساءلة الداخلية والمساءلة الخارجية)

5. التخطيط ومراقبة الأداء: يدعم فاعلية أداء المؤسسة لتلبية المساءلة والامتثال الداخلي والخارجي، أما الأجسام التنظيمية التي تنظم المراجعة والرد لتخطيط ومراقبة الأداء تعتبر من أكثر العناصر فعالية وذات صلة بالحوكمة الجيدة.

6. الامتثال والمساءلة الخارجية: التدقيق الخارجي جزء لا يتجزأ من العمل في القطاع العام، ويمثل امتثال المؤسسة للمساءلة الخارجية، وهي واحدة من مقاييس النجاح لمؤسسات القطاع العام وتوضيح حدود المسؤوليات بين التدقيق الخارجي والداخلي يضع المؤسسة في موقف قوي للامتثال للمساءلة الخارجية.

7. دعم المعلومات واتخاذ القرارات: يسلط الضوء على أهمية إدارة المعلومات في المؤسسة وموظفيها في تحقيق أهدافها، والمساءلة بطريقة كفاءة وفعالية. كما أن التصميم للمعلومات ودعم اتخاذ القرارات مسؤولية هيئة الحكومة في المؤسسة (مجلس إدارة المؤسسة / الهيئة الإدارية).

8. مراجعة وتقييم الاتفاقيات الحكومية: يضمن هذا العنصر نمو وتطور هيكل وعمليات الحوكمة الجيدة في المؤسسة، والمراجعة المستمرة والتقييمات والتعديلات على الاتفاقيات الحكومية هي عملية رئيسية ومسؤولية مجلس إدارة المؤسسة.

وقد جاء في دراسة أبو قاعود (2011) والتي تحمل عنوان "أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية: دارسة حالة وزارة الصناعة والتجارة في الأردن"، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الوزارة الصناعة والتجارة الأردنية من وجهة نظر الإدارة العليا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة ووزعت على مجتمع الدراسة كاملاً البالغ 102 مفردة، تم استرداد 99 منها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لإبعاد الحوكمة على بعد الإصلاح المؤسسي، إلا أن الأبعاد تتفاوت في التأثير حيث أن أبعاد الاستجابة والشفافية والمساءلة أكثرها تأثيراً.

المطلب الرابع: معوقات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

على الرغم من الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات في فلسطين، إلا أنها لا تزال تعاني – كغيرها من الدول النامية – من كثير من المعوقات الاقتصادية والقانونية والتنظيمية، ، التي أسهمت في ضعف تطبيق حوكمة الشركات، إذ أن عملية التطوير، في بنية الإدارة السائدة، في الشركات المساهمة بطيئة، بسبب بنيتها الهيكلية، ومستوى الحوكمة السائدة فيها (تلاحمة خ.، 2012).

لذلك، لا بد من تسليط الضوء على أهم هذه المعوقات على النحو الآتي (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، 2021):

1. الواقع القانوني في فلسطين: تنفرد البيئة القانونية في فلسطين بتعدد المرجعيات القانونية السائدة فيها؛ وذلك تبعاً للمراحل التاريخية التي مرت بها، وبالتالي، يوجد قوانين سارية منذ العهد العثماني، وأخرى منذ الانتداب البريطاني، وقوانين أردنية سارية في الضفة الغربية، وقوانين مصرية سارية في قطاع غزة، وأيضاً ما زال مطبقاً بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية. وبعد

مجـيء السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية عـام 1994، تـم انتخـاب المجلـس التشـريعي الأول فـي العـام 1996، الـذي أصبـح هـو الجهـة الوحيـدة المختصـة بالتشـريع. واسـتمر حتـى العـام 2006 حيـث تـم انتخـاب المجلـس التشـريعي الثانـي حيـث سـيطرت عليـه حركـة حمـاس، ومـن ثـم حصـل الانقسـام السياسـي. بعـد العـام 2007 وحتـى تاريخـه تعطـل المجلـس التشـريعي كسـلطة صاحبـة اختصـاص أصيـل فـي سـن التشـريع وفقـاً للمنظومـة القانونيـة فـي فلسـطين، ممـا أدى إلـى نقـل اختصـاص التشريع إلـى الرئيـس الفلسـطيني حيـث يحـق للرئيـس إصـدار قرار لـه قوة القانون بموجب المادة 43 مـن القانـون الأساسي. وهنالـك العديـد مـن المآخذ علـى القرارات بقانـون؛ حيـث يتـم إصدارهـا علـى عجـل، ودون مشـاركة مـن قبـل شـرائح المجتمـع المختلفـة، ويخالـف بعضهـا القانـون الأساسي.

2. أداء الجهـاز القضائـي: مـن أبـرز المشكلات المتعلقـة بهـذا الجهـاز هـو البـطء فـي حسـم القضايـا؛ ممـا يؤثـر سلباً علـى إحقـاق الحـق والعدالـة، وزعزعـة الثقـة بالجهـاز القضائـي، واللجـوء إلـى الوسـائل البديلـة لحـل القضايـا، وبالمحصلـة التأثيـر السـلبي علـى المنـاخ الاسـتثماري. فعلـى سـبيل المثـال وبحسـب أحـدث البيانـات المتوفرة من مجلس القضـاء الأعلى، فقد بلـغ عـدد القضايـا المـدورة قبـل العـام 2015 نحـو 34 ألف قضيـة، وورد فـي العـام 2015 نحـو 51 ألف قضيـة، فـي حين لـم يحسم منهـا فـي العـام 2015 سـوى 55 ألـف قضيـة، وتـم تدويـر الباقـي للسـنوات التاليـة (مجلس القضاء الأعلى، 2015).

3. الانقسـام السياسـي بيـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، والـذي يؤثـر سـلباً علـى مختلـف المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة؛ حيـث أصبـح هنالـك اختلاف كبيـر بيـن المؤشـرات الاقتصاديـة الكليـة بيـن كل مـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة، ومنهـا علـى سـبيل المثـال، بلغـت نسـبة البطالـة فـي فلسـطين (4.28%) فـي العـام 2017 بواقـع (6.42%) فـي قطـاع غـزة و(1.18%) فـي الضفـة الغربيـة (الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2017).

4. تعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، والذي يؤثر سلباً على العملية التشريعية، كما يؤدي إلى غياب الرقابة على السلطة التنفيذية ومساءلتها.

5. عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومة الفلسطينية.

6. عدم توفر الإدارة السياسية لتطبيق حوكمة الشركات في القطاع العام، وطبيعة النظام السياسي في فلسطين.

7. ضرورة توفير الموارد اللازمة لتطبيق حوكمة الشركات الجيدة في مؤسسات القطاع العام من موارد بشرية وموارد مالية، مما يتطلب ضرورة تخصيص موازنات من قبل الحكومة لتسهيل تطبيقها.

وقد جاء في دراسة السردا (2013) أن الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي مطلوب منها تحقيق مقتضيات الحوكمة غير أنه توجد عدة معضلات؛ منها الثقافة السائدة في المجتمع عامة ومجتمع الجامعة خاصة والذي يتمركز حول مفاهيم المركزية وتعزيز سلطة الفرد وغياب الديمقراطية الحقيقية والفجوة بين مختلف الأطراف سواء الكادر الأكاديمي أو الإداري أو الطلبة ويضاف إلى ذلك تشتت وتوزع مبادئ نظام الحوكمة في أكثر من قانون أو نظام من النظم والتشريعات المتعلقة بالتعليم العالي.

وعلى الرغم من أهمية ما جاء في مدونات حوكمة الشركات ولوائحها في دول العالم المختلفة، إلا أن الخلاف والجدل يدوران دائما حول طبيعة قواعدها، وهل هي إلزامية أم استرشادية، فضلا عن الجدل حول صلاحية الجهات التي تقوم بإصدارها، والتي في معظمها جهات رقابية، لا تطبق قواعدها على جميع الشركات.

المبحث الثالث: أثر التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي

مقدمة

سعيا نحو تحقيق الكفاءة في منظومة العمل المحاسبي والضريبي، وانطلاقا من كون السياسة الضريبية إحدى الأدوات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي يأتي على أرسها تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الاستثمارات، بما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد القومي. فهناك ضرورة لتنقية نصوص التشريعات الضريبية التي تولد لدى المستثمر أية مخاوف بشأن الاستثمار، وعلاوة على تحسين البيئة القانونية وجب الاهتمام أيضا بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات كمنهج متكامل نحو النمو والاستدامة بما يعود بالنفع على الشركات وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام. هذا، ويعد التجنب الضريبي أحد الأدوات المالية والمهام الغير الروتينية التي يعتمد عليها الممول كأحد صور التخطيط المالي للشركات، وذلك لما له من الأهمية بشكل يؤثر على بقائها في دنيا الأعمال، كما أنه محل اهتمام العديد من المشرعين وممارسي المهنة والباحثين في العديد من الدول لعقود وحتى الآن (الركايبي، 2022).

وتعد الضريبة فريضة نقدية إلزامية، فإنها تمثل عبء على دافعها غالبا ما يسعى إلى تجنبها عند اتخاذ القرارات الإدارية. ولأن العديد من تلك القرارات سوف تتأثر ضريبيا، فان متخذي القرارات عليهم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية لما يتخذونه من قرارات، ومن هنا يظهر دور التجنب الضريبي. وقد أصبحت الطرق والأساليب التي تتبعها الشركات من أجل التجنب الضريبي أكثر تعقيدا في السنوات الأخيرة (محمد د.، 2021) ويمكن تناول الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي من خلال الأفرع التالية:

المطلب الأول: مفهوم التجنب الضريبي Tax Avoidance

يمكن تعريف التجنب الضـــريبي بأنه فن ترتيب شـــؤون الممول بعدة طرق تفيد في تأجيل أو تجنب أداء الضـــريبة من خلال توظيف إســـتراتيجيات فعالة في مجال التخطيط الضـــريبي. ويهدف إلى توفير موارد مالية يمكن اسـتخدامها فى الإنفاق أو الادخار أو الاسـتثمار. وبعبارة أخرى يعني التجنب الضـريبى تأجيل أداء الضـريبة وقد تم اشـتقاقه من التخطيط الضـريبى من خلال الاسـتفادة من الإعفاءات الضـريبية وزيادة وتسـريع التخفيضـات الضـريبية والاسـتفادة القصـوى من كافة الثغرات القانونية القابلة للتطبيق لتأجيل أداء الضريبة (Jamei, 2017).

وتعرف دراسة Karami, Vaez, & Rekabdar (2020) التجنب الضريبي بأنه سلوك الممولين يتضمن استخدام قانوني ومشروع للنظام لتخفيض مقدار الضـريبة بطرق قانونية لتحقيق مزايا ضـريبية، وبالرغم من حقيقة أن تلك التصـــرفات والأعمال قانونية، إلا أنها تخالف الغرض من القانون الضـــريبي، حيث الغرض النهائي أو الحقيقي لتلك التصرفات عادة ما يكون خفي.

وتؤكد دراسة Handayani (2019) أنه عند تعريف التجنب الضريبي يجب التمييز بين السلوك الضريبي القانوني والسلوك الضـريبي غير الأخلاقي، فعلى الرغم من أنه عادة ما تعتبر ممارسـات التجنب الضـريبي من الممارسات المشروعة والقانونية، الا انه سلوك غير أخلاقي يتضمن استغلال ثغرات القانون الضريبي والمناطق الرمادية بالقانون، بينما على الجانب الأخر يعرف التجنب الضـريبي على أنه سـلوك غير قانوني يتضمن التلاعب والاحتيال والغش من جانب الممول.

وتعرف دراســة Eichinger (2016) التجنب الضــريبي بأنه بشــير إلى معاملة مالية لا نســتطيع ربطها بالاقتصـــاد الحقيقي ولكنها تخدم فقط الممول، وبمعنى أن أي معاملة يمكن تصـــنيفها على أنها تجنب ضـريبي عدواني إذا كان هدفها أو غرضـها الأسـاسـي هو تخفيض العبء الضـريبي وليس لها أي هدف اقتصادي.

المطلب الثاني: التخطيط الضريبي Tax planning

يمكن أن يمارس التخطيط الضـريبي من قبل المشـرع بجانب ممارسـته من قبل الممول نفسـه، حيث يمكن للمشرع استخدام التخطيط الضـريبي في توجيه السياسات الضـريبية للدولة، مثل تخفيض العبء الضـريبي للأنشــطة الاقتصــادية المرغوب فيها، ومن الناحية الأخرى زيادة الأعباء الضــريبية على الأنشــطة التي تتضاءل أسهامها في دعم السياسة العامة، وذلك بهدف خفض فرص لانتعاشها ومعدل نمو تلك الأنشطة (Innocent & Gloria, 2018).

أما بشأن التخطيط الضـريبي الذي يمارسه الممول فهناك عده تعريفات للتخطيط الضـريبي، ويمكن توضـيح أهم تلك التعريفات علي النحو التالي:

التخطيط الضـريبي: "هو تخفيض الضـريبة من خلال التعامل مع أنشطة حقيقية ولكن لها معاملة ضـريبية تفصـيلية بهدف زيادة ثروة حملة الأسـهم" وذلك نتيجة تعظيم القيمة الحالية المتوقعة للتوزيعات المسـتقبلية (بوقروة، 2017).

كما عرف بأنه: فن هيكلة العمليات بعدة طرق تساعد أو تفيد في تأجيل أو تجنب أداء الضـريبة من خلال توظيف إســتراتيجيات فعاله في مجال التخطيط الضــريبي بهدف توفير موارد مالية يمكن اســتخدامها في الإنفاق أو الادخار أو الاستثمار (الزعبي، 2013).

وبناء عليه فان التخطيط الضـريبي لا يتعارض مع الهدف من القانون الضـريبي، على سبيل المثال اختيار الشكل القانوني للمشروع بما يترتب عليه التزامات ضريبية مختلفة، ومن ثم فالتخطيط الضريبي يكون مقبولا من حيث المبدأ، ولكن فرص التخطيط ليســت واحدة لكل الممولين، ومن ثم فقد يؤدي التخطيط الضــريبي لتوزيع غير عادل للعبء الضريبي، فقد يؤدي لزيادة العبء الضريبي على أحد الممولين، كما قد يؤدي إلى عدم كفاءة اقتصادية (بدوي و زكي، 2016).

ويمكن تقسيم أنشطة التخطيط الضريبي لمجموعتين أحداهما التخطيط الضريبي المقبول (الطبيعي والأخر التخطيط الضريبي غي المقبول (العدواني) فعلى المستوى الدولي أن يتضمن التخطيط الضريبي العدواني الاستخدام الكثيف للأدوات المالية واستخدام الملاذ الضريبي وهياكل رأس المال غير المتوازن وأسعار التحويل، وتعتبر أنشطة التخطيط الضريبي العدواني أنشطة غير مسؤولة اجتماعيا من وجهة نظر أصحاب المصالح (Knuutinen, 2014)، وتعرف اللجنة الاوروبية التخطيط الضريبي العدواني بأنه ممارسات تنشأ من الاستفادة من النظام الضريبي او عدم التطابق بين نظامين ضريبيين أو أكثر، بهدف تخفيض الالتزام الضريبي وذالك من خلال ترتيبات قانونية تتعارض مع الهدف من القانون الضريبي.

وفي دراسة صالح و يوسف (2019) أوضحت قيام الشركات المساهمة بالتخطيط الضريبي وفق متوسط معدل الضريبة الفعلي. كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير لمعدل الضريبة الفعلي والدروع الضريبية على الأداء المالي للشركة المدرجة، باستثناء الدرع الضريبي غير المتعلق بالديون، فقد كان لهما تأثير واضح على العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية للشركة.

المطلب الثالث: التجنب الضريبي Tax Avoidance

هناك العديد من التعريفات التي تناولت التجنب الضريبي، فقد عرفه Lanis, Richardson, Liu, & McClure (2019) على أنه "محاولة تخفيض الضرائب لمنظمات الأعمال بأي أسلوب. كما أشارت دراسة Lanis, Richardson, Liu, & McClure (2019) إلى أن التجنب الضريبي يشتمل علي كل نشاط أو سلوك أو إجراء يتم تنفيذه لتقليل العبء الضريبي بشكل قانوني.

وينقسم التجنب الضريبى إلى نوعين يتمثل النوع الأول في التجنب الضريبى غير الضار وهو عبارة عن التجنب الضريبي القائم على مزج منظمات الأعمال بين الأنشطة القانونية تماما بغرض تجنب سداد الضريبة، ومن أمثلة هذه الأنشطة: الاستثمار في محفظة السندات المفضلة ضريبيا، اختيار أفضل طرق

الإهلاك ضريبيا. بالإضافة إلى أن تلك الأنشطة أو التصرفات تتفق مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يسعي المشرع إلى تحقيقها عند صياغة القانون (Salawu & Adedeji, 2017).

أما النوع الثاني من التجنب الضريبي فهو التجنب الضريبي الضار، ويمكن تعريفه على أنه سلوك ينظر إلى تخفيض العبء الضريبي لمنظمات الأعمال على أنه الأولوية الأكثر أهمية (Lisowsky, 2010).

لذلك فمن الواضح أن الأنشطة المرتبطة بالتجنب الضريبي ليست أنشطة مسؤولة اجتماعياً، فالتجنب الضريبي لا يجعل الممول في وضع أفضل أو أسواء حالا، ولكنه يجعل الحصيلة الضريبية للدولة في وضع أسوء (حسن، 2023).

وفي دراسة للركايبي (2022) أوضح فيها العلاقة بين تركز الملكية بصفة عامة، وتركز الملكية الحكومية، وتركز الملكية الإدارية، وتركز الملكية العائلية، وتركز الملكية المؤسسية، وتركز الملكية الأجنبية بصفة خاصة، وممارسات التجنب الضريبي للشركات وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية عن الفترة من 2016 وحتى 2020. وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين تركز الملكية بصفة عامة وممارسات التجنب الضريبي. كما توصلت الدراسة أيضاً لوجود علاقة معنوية موجبة بين تركز الملكية الحكومية وتركز الملكية الإدارية وتطبيق ممارسات التجنب الضريبي. وعلي العكس من ذلك هناك يوجد تأثير معنوى سلبي لتركز الملكية العائلية وتركز الملكية المؤسسية وتركز الملكية الأجنبية علي ممارسات التجنب الضريبي.

المطلب الرابع: دوافع التجنب الضريبي

يترتب على التجنب الضريبي العديد من المنافع والعوائد لعل من أهمها تعظيم قيمة الشركة، فالتجنب الضريبي يعتبر بصفة عامة، شك لا من أشكال خلق القيمة التي تهدف إلي زيادة ثروة المساهمين واتساقاً مع ذلك خلص Lastiati (2020) إلي أن التجنب الضريبي من شأنه تحقيق وفرات نقدية تستخدم في

سداد ديون الشركة والتزاماتها وتحسين وضعها المالي، مما يساهم في إضفاء نوعاً من الاستقرار المالي للشركة، بالإضافة إلي المساهمة في تخفيض تكلفة الحصول على التمويل اللازم.

وأوضح Goh, Lee, Lim, & Shevlin (2016) أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تساهم في توفير الموارد اللازمة لتطوير الشركة من خلال الاستثمار أو زيادة النقد المتاح للمساهمين من خلال توزيعات الأرباح، وبالتالي تدعيم ثروة الملاك سواء في صورة تعظيم قيمة الشركة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات أو عن طريق التوزيعات النقدية المباشرة.

وأضاف Khuong, Liem, Thu, & Khanh (2020) أن ممارسات التجنب الضريبي تساعد علي تخفيض تكلفة حقوق الملكية، وذلك من خلال تحقيق وفورات ضريبية كبيرة، مما يترتب عليه زيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والتي يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار وأنشطة البحوث والتطوير، مما ينعكس إيجاب يا على قيمة الشركة.

إلا أن ممارسات التجنب الضريبي قد يترتب عليها تكاليف وأثار سلبية، فقد أوضح Chen, X. (2021) أن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي له أثار سلبية علي المجتمع وذلك بسبب عدم قيام الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب، مما يترتب عليه خسارة كبيرة وطويلة المدى علي المجتمع ككل، كما يترتب عليه ضرر بسمعة وقيمة الشركة. كما أوضح Blaylock (2016) أن الشركات غالباً ما تمارس معاملات معقدة لتجنب اكتشاف السلطات الضريبية التجنب الضريبي، وعلاوه علي أن تلك المعاملات تخفي الموارد عن السلطات الضريبية، فيمكنها أيضاً إخفاء الموارد عن المساهمين، مما قد يسمح للإدارة باستخدام تلك المعاملات في تحقيق مصالح شخصية.

وبالتالي يرى الباحث أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تؤدى إلي تقليل المدفوعات الضريبية للشركة، مما يترتب علية تحقيق وفورات نقدية، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير الشركة عن طريق الاستثمار

وزيادة النقد المتاح للمســـاهمين من خلال التوزيعات. ومع ذلك تشـــير نظرية الوكالة إلي أن المديرين قد يحولون النقدية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي لخدمة مصالحهم الشخصية.

المبحث الثاني: ممارسات التجنب الضريبي

المطلب الأول: أهداف ممارسات التجنب الضريبي

يترتب علي التجنب الضـــريبي العديد من المنافع والعوائد لعل من أهمها تعظيم قيمة الشـــركة، فالتجنب الضريبي يعتبر بصفة عامة، شكل من أشكال خلق القيمة التي تهدف إلي زيادة ثروة المساهمين.

Irawan & Turwanto (2020) واتســاقا مع ذلك خلص الركيايبي (2022) إلى أن التجنب الضــريبي من شأنه تحقيق وفرات نقدية تستخدم في سداد ديون الشركة والتزاماتها وتحسين وضعها المالي، مما يساهم في إضفاء نوعا من الاستقرار المالي للشركة، بالإضافة إلي المساهمة في تخفيض تكلفة الحصول على التمويل اللازم.

كما أن ن ممارســات التجنب الضــريبي يمكن أن تســاهم في توفير الموارد اللازمة لتطوير الشــركة من خلال الاســـتثمار أو زيادة النقد المتاح للمســـاهمين من خلال توزيعات الأرباح، وبالتالي تدعيم ثروة المالك سـواء في صـورة تعظيم قيمة الشـركة عن طريق زيادة حجم الاسـتثمارات أو عن طريق التوزيعات النقدية المباشرة (عرفات، 2022).

إلا أن ممارسات التجنب الضريبي قد يترتب عليها تكاليف وأثار سلبية، إذ أن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي له أثار سلبية علي المجتمع وذلك بسبب عدم قيام الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب، مما يترتب عليه خسارة كبيرة وطويلة المدى على المجتمع ككل، كما يترتب عليه ضرر بسمعة وقيمة الشركة، بالإضافة أن الشركات غالباً ما تمارس معاملات معقدة لتجنب اكتشاف السلطات الضريبية التجنب الضريبي،

وعلاوة على أن تلك المعاملات تخفي الموارد عن السلطات الضريبية، فيمكنها أيضا إخفاء الموارد عن المساهمين، مما قد يسمح للإدارة باستخدام تلك المعاملات في تحقيق مصالح شخصية (الركايبي، 2022).

حيث جاء في دراسة علي وحسين (2013) أن هناك اثر لحوكمة الشركات على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما هدف إلى تحديد المتطلبات الأساسية والآليات المتاحة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية لتحقيق رؤيا ورسالة الهيئة.

وبالتالي يرى الباحث أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تؤدى إلي تقليل المدفوعات الضريبية للشركة، مما يترتب علية تحقيق وفرات نقدية، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير الشركة عن طريق الاستثمار وزيادة النقد المتاح للمساهمين من خلال التوزيعات. ومع ذلك تشير نظرية الوكالة إلي أن المديرين قد يحولون النقدية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي لخدمة مصالحهم الشخصية.

المطلب الثاني: آليات التجنب الضريبي

يتضمن التجنب الضريبي قيام أدارة الشركات باختيار السياساتوالاستراتيجيات المؤدية إلى تخفيض العبء الضريبي واجبة الأداء قدر المستطاع بما لا يخالف أحكام القانون الضريبي، وذلك من خلال ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بطرق تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء، وقد تناولت منظمة التعاون الدولي استراتيجيات التخطيط الضريبي في نشرتها " تأكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح"، حيث أوضحت أن الشركات تستغل الثغراتوعدم التطابق في الأنظمة الضريبة على المستوى الدولي لنقل أو تحويل الأرباح لمناطق لا يتم فرض ضرائب بها أو منخفضة الضريبة مما يترتب عليه تخفيض الضريبة الإجمالية على الشركة وبالرغم من أن الهدف الأساسي من الاتفاقيات الدولية الضريبية هو تجنب الازدواج الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات، إلا أن استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية استغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق وفر ضريبي مضاعف على المستوى الدولي. ومن أهم آليات أو استراتيجيات التجنب الضريبي، الملاذ الضريبي (Tax heaven)، والتسعير التحويلي (Transger pricing) (Eichinger, 2016).

ويمكن توضيح تلك الآليات على النحو التالي:

أولاً: الملاذ الضريبية:

أصبحت الملاذ الضريبية أحد أهم الأساليب المستخدمة في التجنب الضريبي، حيث يتم نقل الأرباح إلى مناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، أو غير خاضعة للضريبة، أو يوجد بها قصور في عملية تبادل المعلومات وعدم الوضوح، أي نقل الأرباح إلى أنظمة ضريبية تفضيلية. وتعتبر هذه المشكلة أكثر حدة وخطورة في الدول النامية والتي تعتمد بصورة كبيرة على ضرائب الدخل من الشركات المتعددة الجنسيات، هذا بالإضافة إلى أن المنافع المفترضة والمتوقعة لدول الملاذ الضريبية عادة لا تؤثر على السكان الأصليين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار (بدوي و زكي، 2016).

ويمكن القول أن قيام الشركات باستغلال الثغرات في القانون الضريبي وعدم التطابق في القواعد الضريبية في الأنظمة الضريبية الدولية أدى إلى اتجاه الشركات إلى نقل أو تحويل الأرباح لمناطق لا يتم فرض ضرائب بها أو ذات معدلات ضرائب منخفضة، ويطلق على تلك المناطق الملاذ الضريبية، مما يؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية الإجمالية لهذه الشركات، وهذه الترتيبات أو التصرفات تعتبر قانونية ومشروعة لان تحركات رأس المال الأفراد لم يتم تغطيته في القانون الضريبي حتى الآن، ومن ثم يمكن إدراك حقيقة أن قواعد الضريبية الدولية فشلت في مواكبة العولمةوالتغيرات التكنولوجية. فا الاتفاقيات الدولية الضريبية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي للشركات متعددة الجنسيات، ولذلك فان استراتيجيات التجنب الضريبي أصبحت عدوانيةواستغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق تخفيض ضريبي مضاعف.

ثانياً: التسعير التحويلي

لاشك أن الطريقة التي تستخدم في تسعير التحويلات، التي تتم بين الشركات المجموعة، تعد أحد أساليب التجنب الضريبي (OECD, 2015). وتستخدم طريقة أو إستراتيجية التسعير التحويلي كوسيلة للتجنب الضريبي بصفة خاصة للأصول غير الملموسة، مثل حق الملكية الفكرية، أو الخدمات، لأنه يكون من الصعب مقارنة الأسعار بالنسبة لتلك العناصر بالإضافة إلى عدم وجود طرف ثالث.

ويمكن القول أن سعر التحويل لا يمثل مشكلة في حد ذاته، ولكن سعر التحويل المسيء (Transfer) يمثل مشكلة خطيرة، حيث قد تستخدم الشركة أسعار تحويل غير صحيحة تستخدمها لتحويل البضاعة بين فروعها المختلفة في المواقع أو الدول المختلفة التي قد تختلف في الأنظمة الضريبية الخاضعة لها، وذلك من أجل تحويل الأرباح من الدول مرتفعة الضريبة إلى دول أخرى منخفضة الضريبية (Hansen, 2021).

طرق تحديد السعر التحويلي

هناك العديد من الطرق التي يمكن بموجبها تحديد السعر التحويلي، ولكل منها خصائصها وقيودها، حيث يعتمد اختيار الطريقة على طبيعة المعاملة وتوافر البيانات القابلة للمقارنة والتشريعات الضريبية المعمول بها محلياً بشأنها. فيما يلي أكثر طرق التسعير التحويلي شيوعاً (https://corporatetaxuae.com/, February 2, 2024):

1. طريقة السعر غير المنضبط المقارن (CUP): تعمل هذه الطريقة على مقارنة الأسعار المفروضة في المعاملات المتعلقة بسلع وخدمات مماثلة بين أطراف غير مرتبطة.
2. طريقة التكلفة الزائدة: تتضمن هذه الطريقة إضافة هامش ربح معقول إلى تكلفة توفير السلع أو الخدمات أو إنتاجها.
3. طريقة سعر إعادة البيع: تتضمن هذه الطريقة تحديد سعر النقل وفق سعر إعادة بيع المنتج مطروحاً منه هامش ربح مناسب.
4. طريقة تقسيم الأرباح: تتناسب هذه الطريقة مع المعاملات التي تقوم على الإنشاء المشترك لسلاسل القيمة المعقدة أو الأصول غير الملموسة، ومن ثم تخصيص الأرباح على أساس مساهمات كل كيان.

وفي دراسة لبن توته (2020) من خلال استغلال بعض الثغرات القانونية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى إلى تخفيض العبء الضريبي، وذلك عن طريق تحويل السلع والخدمات

والأرباح من الدول ذات المعدلات الضـريبية المرتفعة إلى الدول ذات المعدلات الضـريبية المنخفضـة، من خلال استخدام طرق أسعار التحويل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي

تتعدد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ممارســـات التجنب الضـــريبي، ويمكن اعتبار تلك العوامل بمثابة مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن يأخذها كلا من الممول الضريبيوالمشروع الضريبي، وتتضمن تلك العوامل كلا من، أنواع الضـــرائب التي يتضـــمنها النظام الضـــريبي، ومدى ارتفاع معدل الضـــريبية، ومدى وضـوح أو تعقد التشـريع الضـريبي، وحجم الشـركة وأخيراً ممارسـة الشـركات لعمليات دولية في دول مختلفة (Hansen, 2021).

المطلب الرابع: المنافع والتكاليف المرتبطة في التجنب الضريبي

تعد الوفورات النقدية من التجنب الضـــريبي هي المنافع الأكثر وضـــوحا في هذا المجال، الأمر الذي يعني زيادة التدفقات النقدية للمنشأة والتي توفر فرصا لتحقيق المزيد من الاستثمار بما يعظم قيمة المنشأة، كذلك يتم تدعيم ثروة حملة الأســـهم من خلال المزيد من التوزيعات النقدية، أيضـــا يســـتفيد المديرون من تلك الممارسات من خلال مكافأتهم على الإدارة الفعالة للضرائب (إبراهيم، 2021).

الجهود التسـويقية والتقارير الواردة من مروجي التخطيط الضـريبي (Tax planning promoters) تتسـق مع أن المنشـآت تنافس من أجل تخفيض الضـرائب وإذا وضـعنا التكاليف جانبا فان الاسـتراتيجيات التي تســتهدف تخفيض الضـــريبة تجعل أســـهم المنشـــأة أكثر جاذبية وعلى ذلك يجب أن تعد المعلومات عن التجنب الضـريبي أخبارا جيدة للسـوق، إلا أن هناك تكاليف تتعلق بالمدى الذي تعتبر فيه تلك الممارسـات الضريبة تعسفية بواسطة مصلحة الضرائب والمحاكم الضريبية حيث يكون هناك عدم امتثال واضح يخضع المنشأة للعديد من العقوبات (أبو زيد، 2020).

وعلى هذا يفرض التجنب الضـريبي التعسـفي تكاليف جوهرية على المنشـآت حيث يتطلب موارد إضـافية في شـكل أتعاب مدفوعة للمحاسـبين والمحامين بالإضـافة للوقت المبذول في عملية التخطيط الضـريبي والمراجعات مع السـلطات الضـريبية كذلك قد تعاني المنشـآت من عقوبات خاصـة بسـمعتها ليس فقط في المراجعات المسـتقبلية (Future Audits) مع السـلطات الضـريبية لكن أيضـا لو أن التجنب الضـريبي التعسـفي أصـبح معروفا للجمهور فانه سـوف يؤثر حتما على تقديرات المسـتثمرين لقيمة المنشآت (Hansen, 2021).

بالإضافة لما تقدم فإن الطبيعة الغامضة للتجنب الضريبي يمكن أن تخلق درع للإدارة للقيام بإجراءات نزع الملكية (Expropriation) حيث تدير الإدارة أصول المنشأة لتحقيق مصالحها الشخصية، وعلى ذلك فانه في ضـوء نظرية الوكالة فان التجنب الضـريبي ربنا لا يكون مرغوبا بواسـطة حملة الأسـهم نظرا لتكاليف الوكالة الناشـئة عنه والتي يمكن تصـنيفها إلى تكاليف ضـريبية مثل تكاليف حدوث التخطيط الضـريبئ والعقوبات المفروضة بواسطة مصلحة الضرائب في حالة الممارسات التعسفيةووتكاليف غير ضريبية والتي ربما تفوق الوفورات الضريبية (Wang, 2015).

وبالنسبة لتكاليف الوكالة –غير الضريبية – فهي تتمثل بشكل أساسي في احتمالية وجود ممارسات إدارية انتهازية وعمليات تربح إداري (Managerial Rent Extractions) تصاحب التجنب الضريبي وخاصة أن الطبيعة الغامضـة النشـطة التجنب الضـريبي تجعل من السـهل على المديرين إخفاء تلك الممارسـات الانتهازية، بالإضـافة لما تقدم يشـتمل هذا النوع من تكاليف الوكالة على الخسـائر الناتجة عن احتيالية تخفيض أسعار الأسهم التي يفرضها حملة الأسهم إذا ما اعتقدوا أن الغموض في العمليات الضريبية كان مصحوبا بعمليات انتهازية تنطوي على تربح إداري (حسين، 2020).

هذا وقد أوضـح الباحثون في العديد من الدراسات السابقة أن المنشـآت التي يتوافر عنها معلومات خاصـة بالتجنب الضـريبي تتحمل تكاليف سـمعة وتكاليف سـياسـية تترتب على كونها غير ملتزمة بقواعد

المواطنة الجيدةوكما أشارت نتائج هذه الدراسات إلى وجود أثر سلبي للتجنب الضريبي على أسعار الأسهم (Abdul Wahab & Holland, 2012).

ويلاحظ الباحث أن تكاليف الوكالة والمرتبطة بانخفاض أسعار الأسهم قد يمكن ملاحظتها بشكل قوي في الدول المتقدمة حيث تعد قضايا الضرائب قضايا أخلاقية ترتبط بسمعة رأس المال (Richardson et al ,2013)، وبالتالي فان التجنب الضريبي التعسفي في تلك الدول سوف يؤثر بشكل سلبي على سمعة المنشأة ويهدد شرعيتها التنظيمية (Annuar, Salihu, & Obid, 2014).

لذلك أوضح Lanis & Richardson (2011) أن المنشآت التي يتحسن لديها مستوى حوكمة الشركات يجب أن تعمل على الحد من التصرفات الضريبية التعسفية لتحقيق شرعية وجودها وبصفة خاصة في البيئات التي تعاقب على السلوك الاجتماعي غير المسؤول.

أما على مستوى الدول النامية فإن تكاليف الوكالة الأكثر وضوحا قد تتمثل في الانتهازية الإدارية وأنشطة تحويل الثروة لصالح الإدارة مستغلة في ذلك الغموض المصاحب لعملية التجنب الضريبي، وضعف نظم حماية المستثمر.

أما تكاليف الوكالة المتمثلة في احتمالية انخفاض أسعار الأسهم فهي تعد أقل وضوحا في الدول النامية، كذلك التكاليف التي تتحملها المنشأة نظرا للآثار السلبية على سمعة المنشأة والشرعية التنظيمية أيضا تكاد تكون منعدمة في ظل سيادة ثقافة عامة تشجع على التجنب الضريبي وبالتالي لا تعد تلك القضايا قضايا أخلاقية (Martinez & Ramalho, 2014).

ويقترب التجنب الضريبى من مفهوم التهرب الضريبى عندما يتم ترتيب المعاملة وتكييفها، أو الالتفاف حول النص تفسيرا أو تطبيقاً، أو خلق الوقائع التي تتفق ظاهريا مع النص، وتخفي حقيقة اتجاها نحو التهرب من الضريبة، وهو ما يعرف بالتخطيط الضريبى الجائر، كما في حالة استهداف

الممول الاقتراض الدائم بدلا من التمويل الذاتي بزيادة رأس المال، أو الإسراف في شراء الأصول غير المنتجة لتقليل الربح الخاضع للضريبة.

وفى سبيل تحقيق المستوى الملائم من التجنب الضريبى، تمثل حوكمة الشركات أحدث توجه عالمي للإشراف ولإحكام الرقابة على إدارة الشركات ومنعها من استغلال سلطاتها في تحقيق مكاسب غير مشروعة أو المتاجرة بمصالح المساهمين وباقي أصحاب المصالح، وأيضاً تعمل آليات حوكمة الشركات على توزيع الصلاحيات والمسئوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وكذلك تحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسيابية هذه المعلومات على قدم المساواة بما يحقق النزاهة في الأسواق.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

المبحث الأول: نتائج الدراسة

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي

سيتم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة والوصف الإحصائي لها بناءً على التقارير الصادرة عن هيئة سوق المال الفلسطيني وقد كانت على النحو الآتي:

يقدم الجدول رقم (2) ملخصاً للإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة. كما بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) حوالي (1%). من حيث متغيرات مجلس الإدارة كما بلغ اجتماعات مجلس الإدارة (BODM) في المتوسط حوالي ثمانية مرات سنويا، في حين بلغ متوسط استقلالية مجلس الإدارة ما يقارب (0.91%). وكان متوسط تنوع الجنس في مجلس الإدارة ما يقارب (0.068%). وكان ما يقارب متوسط حجم مجلس الإدارة (BODS) حوالي (6) أعضاء.

كما تشير القيم الدنيا والقصوى للعائد على الأصول (ROA) إلى مجموعة واسعة من مستويات الأداء بين الشركات التي تمت دراستها، بحد أدنى للقيمة (MIN) وتبلغ (0.0) وبحد أعلى للقيمة القصوى (MAX) وتبلغ (0.496). وتشير قيمة الانحراف المعياري (STD.DEV) البالغة (0.076) إلى أن نقاط البيانات مشتته إلى حد ما حول متوسط القيمة (0.118)، مما يشير إلى بعض التباين في الأداء المالي عبر الشركات المدرجة في الدراسة.

القيم الدنيا والقصوى لحجم مجلس الإدارة (BODS) هي (12 و5) على التوالي بمتوسط قيمة (5.838) ويشير هذا إلى أن الشركات التي شملتها الدراسة لديها في المتوسط مجلس إدارة كبير إلى حد ما. وتشير قيمة الانحراف المعياري البالغة (2.266) إلى وجود بعض التباين في حجم مجلس الإدارة عبر الشركات المدرجة في الدارسة.

القيم الدنيا والقصــوى لاســتقلالية مجلس الإدارة (BODIN) هي (1 و 0.556) على التوالي، بمتوســط قيمة (0.91) وهذا يشــير إلى أن غالبية أعضــاء لجنة مجلس الإدارة هم، في المتوســط، وان الأعضــاء المســتقلون في مجلس الإدارة وتشــير قيمة الانحراف المعياري البالغة (0، 139) إلى وجود تباين كبير في نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عبر الشركات المدرجة في الدراسة.

القيم الدنيا والقصــوى لاجتماعات مجلس الإدارة (BODM) هي (13 و 4) على التوالي، بمتوســط قيمة (8.249) يشير هذا إلى أن الشركات، في المتوسط، تعقد عددا معتدلا من اجتماعات لجنة مجلس الإدارة. وتشير قيمة الانحراف المعياري البالغة (2.364) إلى وجود بعض التباين في وتيرة اجتماعات لجنة مجلس الإدارة عبر الشركات المدرجة في الدراسة.

القيم الدنيا والقصوى لتنوع الجنس في مجلس الادارة (BODGE) هي (0.375 و 0) على التوالي بمتوسط قيمة (0.068) يشير هذا إلى أن الشركات في المتوسط، عددا من تنوع في أعضاء مجلس الإدارة، وتشير قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.105) إلى وجود تباين في تنوع مجلس الإدارة عبر الشركات المدرجة في الدراسة.

جدول (2)

الإحصاء الوصفي

Variable المتغيرات	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
(ETR) معدل الضريبة الفعال (المتغير التابع)	185	0.118	0.106	0	0.326
(BODS) حجم مجلس الإدارة (متغير مستقل)	185	5.838	2.266	5	12
((BODIN استقلالية مجلس الإدارة (متغير مستقل)	185	0.91	0.139	0.556	1
(BODM) اجتماعات مجلس الإدارة (متغير مستقل)	185	8.249	2.364	4	13
(BODGE) تنوع الجنس في مجلس الإدارة (متغير مستقل)	185	0.068	0.105	0	0.375
(LnTA) حجم الشركة (متغير ضابط)	185	16.902	1.703	11.977	20.426
(LEVE) الرافعة المالية (متغير ضابط)	185	1.087	0.943	0.004	4.417
(ROA) العائد على الأصول (متغير ضابط)	185	0.062	0.076	0	0.496

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات والتحليل الاحصائي

مصفوفة الارتباطات (Matrix of correlations)

مصفوفة الارتباط هي أداة إحصائية توضح مدى قوة متغيرين أو أكثر وفي أي اتجاه. يتم استخدامه كثيرا في مجالات مثل التمويل والاقتصاد وعلم النفس وعلم الأحياء لأنه يساعد الناس على فهم كيفية ارتباط الأشياء المختلفة ببعضها البعض. لاتخاذ قرارات جيدة بناء على البيانات، تحتاج إلى معرفة كيفية قراءة واستخدام مصفوفة الارتباط. يظهر المتغيرات في الصفوف والأعمدة. يتم كتابة معامل الارتباط في كل خلية من الجدول.

وغالبا ما يتم عرضه كجدول، مع إدراج كل متغير في كل من الصفوف والأعمدة ومعامل الارتباط بين كل زوج من المتغيرات المكتوبة في كل خلية. يتراوح معامل الارتباط من (−1 إلى +1)، حيث (−1) تعني ارتباطا سلبيا مثاليا، (+1) تعني ارتباطا إيجابيا مثاليا، و(0) تعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات.

وبناء على نتائج الجدول رقم (3) وبدءا من العائد على الأصول (ROA)، المتغير الضابط، يمكننا أن نرى أن ارتباطه بنفسه مثالي، كما هو متوقع، ويمكننا أن نرى أن حجم الشركة (LnTA) له علاقة ايجابية مع العائد على الأصول (ROA)، مع معامل الارتباط (0.006) وبالمثل، فإن الرافعة المالية (LEVE) لها علاقة ايجابية مع العائد على الأصول (ROA)، مع معامل الارتباط (0.287).

ومن ناحية أخرى، لدى تنوع الجنس في مجلس الادارة (BODGE) ارتباط إيجابي مع العائد على الأصول (ROA)، مع معامل الارتباط (−0.050)، ومن ناحية أخرى فان لدى استقلالية مجلس الإدارة (BODIN) ارتباط ايجابي مع العائد على الأصول (ROA)، مع معامل ارتباط (0.124).

كما أن الارتباط لدى استقلالية مجلس الإدارة (BODIN) هو ارتباط ايجابي مع العائد على الأصول (ROA)، مع معامل الارتباط (−0.147) ومن ناحية أخرى فان الارتباط لدى حجم مجلس الإدارة (BODS) ارتباط إيجابي مع العائد على الأصول ROA، مع معامل ارتباط (−0.027).

تم حساب ارتباط بيرسون لجميع المتغيرات لتحديد وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات الدراسة وتم عرضه في الجدول رقم (3) وكشفت النتائج أن أعلى ارتباط، 0.23، كان بين الرافعة المالية (LEVE) و حجم الشركة (LNTA).

بالإضافة إلى ذلك، كانت الارتباطات بين المتغيرات إما منخفضة أو معتدلة. تشير هذه النتائج إلى أن العلاقة الخطية المتعددة غير موجودة بين المتغيرات المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول (3)

مصفوفة الارتباط

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
(1) ETR	1.000							
(2) BODS	-0.027	1.000						
(3) BODIN	-0.147	-0.239	1.000					
(4) BODM	0.124	-0.239	-0.073	1.000				
(5) BODGE	-0.050	0.070	0.136	-0.206	1.000			
(6) LnTA	0.006	0.131	-0.184	-0.270	-0.011	1.000		
(7) LEVE	0.287	-0.004	-0.014	0.057	-0.084	0.321	1.000	
(8) ROA	-0.131	0.133	-0.128	-0.058	0.030	-0.232	-0.205	1.000

المطلب الثالث: نتائج نموذج الانحدار المتعدد

نتائج نماذج الانحدار

وفيما يلي بيانات الجدول رقم (4) الذي يبين اثر تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة لعام (2018–2022) على التجنب الضريبي وفق اختبار (Hausman)، ويستخدم هذا الاختبار لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة أي من اجل الاختيار بين النموذجين الأول والثاني، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار اكبر من القيمة الجدولية، يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بان نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

وقد استخدمنا اختبار (Hausman) لتحديد انسب نموذج انحدار للبيانات المقطعية، سواء كانت تأثيرات ثابتة (Fixed effect model) او عشوائية (random effect model) & (Martinez – ferrero)، وبناء على اختبار (Hausman) تم العثور على القيمة p اقل من (0.05) (**p<0.05) لذلك تم استخدام نموذج التأثير الثابت (fixed effect model) في التحليل، ويعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار ثم تقدير النموذج الأول (model 1) باستخدام (pooled ols)، بينما استخدم النموذج الثاني (model 2) نموذج التأثير الثابت (fixed effect).

ويظهر من الجدول رقم (4) النتائج على النحو الآتي:

- أظهرت النتائج رفض الفرضية الأولى (لا يوجد أثر لعدد اعضاء مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين) وبناء على نتائج التحليل الاحصائي لا يوجد علاقة بين اعضاء مجلس الادارة والتجنب الضريبي.
- وبما يتعلق بالفرضية الثانية أظهرت النتائج قبول الفرضية (يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين)؛ وبالتالي يوجد علاقة بين استقلالية مجلس الادارة والتجنب الضريبي، وهذا تعارض مع ما جاء في دراسة سليم (2016) حيث أوضحت الدراسة بعدم وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على التجنب الضريبي.
- أما الفرضية الثالثة أظهرت النتائج رفض الفرضية (لا يوجد أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين) رفضت الفرضية وبالتالي وبناء على نتائج التحليل الاحصائي لا يوجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الادارة والتجنب الضريبي، وهذا تعارض مع ما جاء في دراسة بوسنة (2018) حيث اوضحت الدراسة بوجود اثر لعدد اجتماعات مجلس الادارة على التجنب الضريبي حيث تعتبر عدد اجتماعات مجلس الإدارة أحد المقاييس الأساسية لفاعلية مجلس الإدارة

تتمثل في عدد مرات اجتماع أعضـاء مجلس الإدارة لمناقشـة مختلف القضـايا التي تخص الشـركة، فالاجتماع الدوري لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من فعالية الرقابة ويحسن من نوعية التقارير المالية.

- أما الفرضية الرابعة أظهرت النتائج رفض الفرضية (لا يوجد أثر لتنوع الجنس في مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين) وبالتالي وبناءا على نتائج التحليل الاحصائي لا يوجد علاقة بين تنوع الجنس في مجلس الادارة والتجنب الضريبي.

جدول (4)

نتائج نماذج الانحدار المتعدد

المتغيرات VARIABLES	**(1)** **Pooled OLS**	**(2)** **Random Effect**
BODS حجم مجلس الادارة (متغير مستقل)	-0.00127	-0.00102
	(0.00363)	(0.00563)
BODIN استقلالية مجلس الادارة (متغير مستقل)	-0.143**	-0.151**
	(0.0570)	(0.0600)
BODM اجتماعات مجلس الادارة (متغير مستقل)	0.00206	0.00173
	(0.00308)	(0.00464)
BODGE تنوع الجنس في مجلس الادارة (متغير مستقل)	0.0141	0.0127
	(0.0733)	(0.108)
LnTA حجم الشركة (متغير ضابط)	-0.00858**	-0.0103**
	(0.00449)	(0.00659)
LEVE الرافعة المالية (متغير ضابط)	0.0341***	0.0315***
	(0.00911)	(0.0116)
ROA العائد على الاصول (متغير ضابط)	-0.167**	-0.229**
	(0.0941)	(0.118)
Constant	0.356***	0.400***
	(0.114)	(0.152)
R-squared	0.135	0.1329

Robust standard errors in parenthese

* p<0.1. ،** p<0.05 ،*** p<0.01

الفصل الرابع

ملخص النتائج والتوصيات

المبحث الثاني: نتائج وتوصيات الدراسة

المطلب الأول: ملخص نتائج الدراسة

1. لا يوجد أثر لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
2. يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين، وإن قلة استقلالية مجلس الإدارة زادت من التجنب الضريبي وهي ذات علاقة طردية.وتبين وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للشركة.
3. لا يوجد أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
4. لا يوجد أثر لتنوع الجنس في مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
5. لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
6. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة والتجنب الضريبي أي انه كلما زاد حجم الشركة يقل التجنب الضريبي.
7. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية والتجنب الضريبي أي انه كلما زادت الرافعة المالية يزداد التجنب الضريبي.
8. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة والتجنب الضريبي أي انه كلما زادت الربحية يقل التجنب الضريبي.

المطلب الثاني: توصيات الدراسة

في ضــوء ما توصــلت اليه الدراســة من نتائج ومن خلال ما تم عرضــه في الجانب النظري ضــمن هذه الدراســـة، و الذي تم الحصـــول عليه من خلال التحليل الاحصـــائي للبيانات تم الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كما يلي:

1. تعزيز اهمية تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الضريبية ودورها في محاربة والحد من التجنب الضريبي.
2. تعزيز اهمية استقلالية مجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
3. تعزيز اهمية اجتماعات مجلس الادارة على الحد من التجنب الضريبي في فلسطين.
4. تعزيز اهمية حجم مجلس الادارة على الحد من التجنب الضـريبي في فلسـطين، لما له من أثر إيجابي في الحد من ممارسات التجنب الضريبي استناداً إلى صعوبة إجماع ورضاء جميع الأعضاء على هذه الممارسات.
5. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول اثر الحوكمة على التجنب الضـربي في شركات المدرجة في بورصــة فلسـطين وذلك لتعميق وفهم أهميتها، ومن الامثلة على هذه المتغيرات دراسـة معوقات حوكمة الشـركات المدرجة في بورصــة فلسـطين، والعوامل المؤثرة على ممارسـات التجنب الضـريبي، والمنافع والتكاليف المرتبطة في التجنب الضريبي.

المراجع العلمية

المراجع العربية:

أبو النصر، محت أبو النصر. (2015). قيم وأخلاقيات العاملين في ميدان التنمية المستدامة. منشورات المؤتمر السنوي للاتحاد العربي للتنمية المستدامة، القاهرة.

أبو زيد، عيد محمود. (2020). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، العدد الثاني، ص224-274.

أبو ستالة، محمود، و الحنش، فاطمة. (2019). حوكمة الشركات ودورها في بناء قدرات الشركة الليبية للموانئ، دراسة ميدانية على فرع الشركة الخمس، *المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكمية الاقتصاد والتجارة*، جامعة الجامعة، ص913-940.

أبو قاعود، غازي رسمي عايد. (2011). أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية. مؤتة للبحوث والدراسات، *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد26، العدد7، ص255-304.

أبوهلال، مروان. (2014). *ضريبة الدخل في فلسطين*. شبكة سديسان للبحوث.

الأغا، وسام حمدي. (2016). *دور حوكمة الشركات في تطوير استراتيجيات الفحص الضريبي – دراسة تحليلية في قطاع غزة*. جامعة الأزهر، غزة.

امريود، مسعود محمد. (2016). الأسباب والمعوقات المؤثرة في عملية الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي في مواعيده المحددة قانوناً من قبل ممولي ضريبة أرباح الشركات في ليبيا، *مجلة الجامعي*، ليبيا، ع23.

بدوي، محمد عباس ، و زكي، عمرو السيد. (2016). *دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية*. الناشر قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

البسام، بسام بن عبد الله. (2017). *الحوكمة في القطاع العام*. معهد الإدارة العامة مركز البحوث، الرياض.

بوخلوف، فايزة. (2017). أثر الحوكمة الجبائية على سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر. *رسالة ماجستير في علوم التسيير*، كلية العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

بورقيبة، شوقي، و الغربي، عبد الحليم. (2014). *دراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية*. جامعة الأيمان محمد بن سعود الإسلامية– السعودية.

بوسته، زكية، و الزهرة، فطيمة. (2021). التنافسية والحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية خلال الفترة من 2006–2016. *مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال*، الجزائر، المجلد 1–، العدد 2.

بوسنة، محمد رضا. (2018). مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام نماذج (ARDL)، *El-Wahat Journal for Research and Studies* ، 11.(01).

بوقروة، إيمان. (2017). أهمية استخدام الملاجيء الضريبية ضمن إستراتيجية التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955، المجلد 5، العدد 8، الجزائر.

تلاحمة، خالد إبراهيم. (2012). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق. *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، المجلد 4، العدد 3، ص11–52.

تلاحمة، يحيى عادل حسين. (2018). *دور الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية*. كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل– فلسطين.

جاسم، سهاد محمد. (2016). العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي– دراسة حالة. *مجلة الاقتصاد الخليجي*، ع: 19، بغداد– العراق.

الجبلي، وليد سمير عبد العظيم. (2020). *أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية* –. معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، القاهرة.

جعادي، يونس. (2019). *تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الضريبية*. دراسة ماجستير، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

جعفر، يوسف حسن عثمان. (2017). دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي. *مجلة الدراسات العليا*، العدد السادس والثلاثون، الجزائر.

الجعيدي، عمر عيد. (2015). مدى اختلاف العلاقة لكل من ROA و EVA مع العوائد غير العادية للأسهم وتأثر العلاقة بنوع القطاع والحجم، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 23، العدد1، ص208–2.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2017) .

الجوزي، جميلة. (2015). دور الحوكمة في تعزيز القدرات التنافسية. ورقة بحثية– جامعة الجزائر، الجزائر.

حسن، هلال حسين. (2023). فلسفة التجنب الضريبي بين المنع والجواز، ورقة بحثية في جامعة گرميان في محافظة السليمانية في إقليم كوردستان– العراق. *مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، المجلد 6، العدد 3، ص115–147.

حسين، علاء على أحمد. (2020). تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية وأداء المسئولية الاجتماعية وممارسات التجنب الضريبي وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد 1، ص 208–275.

حماش، عومرية. (2014). أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.

حمدان، محمد إبراهيم احمد. (2019). أثر حوكمة الشركات على المصروف الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالي،. *رسالة ماجستير*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

حمدود، محمد، و بن مهدي، مراد. (2022). واقع المساءلة وحكم القانون كآليتين لمحاربة الفساد في الجزائر. *مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية*، المجلد 3، العدد1، ص90–110.

الخرابشة، سامي محمد. (2013). *حوكمة الشركات المساهمة، دراسة مقارنة*، الطبعة الأولى، كتاب منشور. الجامعة الأردنية– عمان.

الخضيري، محسن أحمد. (2018). *حوكمة الشركات*. مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة.

الخفاجي، إيمان جواد. (2018). قياس أداء الشركات المساهمة وفق مؤشر SEG /ISX /S&P وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير .GRE، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة كربلاء.

خلف، جهاد. (2014). *ضريبة الدخل بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 11 _ دراسة تحليلية* . جامعة النجاح الوطنية– نابلس.

الدالي، سليمان. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي. *مجلة جامعة تشرين*، سوريا.

دقيش، جمال، وقارة، إبراهيم ، و مزوري، الطيب. (2019). أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الجامعي*، المجلد 19، العدد 1، ص ص 53-65.

دودين، أحمد يوسف. (2015). أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد" دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية"، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية*، المجلد الخامس عشر، العدد 3.

دياب، أسامة. (2015). السياحة الضريبية مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية ومدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. الجامعة الأمريكية، القاهرة، ص ص 8-9.

الركايبي، محمد عبد السلام. (2022). أثر أنماط هيكل الملكية علي سلوك التجنب الضريبي – دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، المجلد السادس، العدد الأول، ص463-512.

الزعبي، عبد الله بدر. (2013). أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور قانون ضريبة الدخل الأردني في مواجهتها من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، جامعة آل البيت، عمادة البحث العلمي، المجلد 19، العدد4، الأردن- عمان.

زغود، تبريز. (2019). تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد2.

زغيب، مليكة، و زيرق، سوسن. (2013). *دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر*. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر.

زيدان، قتيبة. (2024). *أثر خصائص الشركات (حجم الشركة ونوع نشاطها) على الرفع المالي والتجنب الضريبي والأداء المالي)*. عمان.

السردا، خالد خميس. (2013). *عوائق تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وسبل التغلب عليها، بحث مقدم إلى ورشة عمل بعنوان حوكمة مؤسسات التعليم العالي*. وزارة التربية والتعليم، غزة، فلسطين.

سلامين، ياسر. (2014). *المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين*.

سلهامي، سامية. (2012). *دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية*. جامعة الجنان- طرابلس – لبنان.

سليم، معزوز جمال. (2016). درجة تطبيق مبادئ الحوكمة وعلاقتها بجودة إجراءات العمل في مديريات التربية والتعليم في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية الثانوية. *رسالة ماجستير*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شارفي، سامية، و بعزوز، بن علي. (2017). دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على الشركات التأمين التكافلي في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، المجلد الثاني، العدد17، ص193-208.

شاهين، محمد يوسف أسعد. (2017). *أثر قرار قانون رقم (8) وتعديلاته على الالتزام الضريبي للمكلفين من وجهات نظر معدي الإقرار الضريبي*. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.

شلهوم، أسعد محمود. (2022). أثر تطبيق المساءلة الإدارية في الأداء مديرية الشؤون المدنية في محافظة ريف دمشق. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- المعهد العالي لإدارة الأعمال- قسم إدارة الموارد البشرية، الجمهورية العربية السورية.

الشمري، هاشم مرزوك، و والشامي، حيدر حسين. (2019). *الاستدامة المالية وافاق النمو الاقتصادي في العراق*. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان، أربل في العلوم الإدارية والمالية، العراق.

الشويرف، محمد عطية. (2016). العوامل الشخصية المؤثرة على الالتزام الضريبي للممول: دراسة ميدانية على أصحاب المهن الحرة بمدينة زليتن، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، بدون رقم مجلد، العدد 7، ص15، بحث منشور.

الشيباني، مختار. (2016). التجنب الضريبي. *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية*، 19(2)، 45-65.

صابر، محمد عبد العليم. (2022). أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000 –2020). *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، المجلد 59، العدد الثالث، ص179-203.

صالح، ياسمين، و يوسف، عبد المجيد. (2019). أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

الطاهات، صقر سليمان، و القرعان، عوض عادل. (2022). أثر حوكمة الشركات على أداء المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات الإسلامية العاملة في الأردن. *المجلة العربية للإدارة*، مجلد 42، العدد 3، ص237-252.

طلحة، خالد داوود. (2015). *النظم الضريبية*. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

العابدين، عصام. (2021). *الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط اعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية اجرائية تطبيقية*. الجزء الثاني، كتاب منشور، دار محمود، القاهرة، مصر.

عبد المنعم، عصام. (2015). اثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، 2 (2)، 645–681.

العبيد، يوسف جاسم. (2017). *دور الحوكمة في تفعيل الأجهزة الرقابية ومدى فاعلية نظم الرقابة في الجهات الحكومية*. ورقة علمية، المؤتمر الدولي الحوكمة في دولة الكويت.

العراجنة، محمد خلف محمد. (2018). *أثر حوكمة القطاع العام في الحد من الفساد الإداري*. جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، عمان– الأردن.

عرفات، إبراهيم زكريا. (2022). *أثر خصائص المراجعة الخارجية على علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية*. جملة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الثالث عشر، ص389–425.

علي، مصطفى، و حسين، علي كاظم. (2013). دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، العدد 22، ص101–126.

عليمات، خالد عيادة. (2012). التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه. بحث منشور، *مجلة المنارة*، المجلد 19، العدد 2، ص17، الأردن.

فياض، إسراء، كاطع، فرحان، إسراء، و خالد رشا. (2020). الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافي، والآثار الاقتصادية). *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد 125، ص110–124.

قباجه، عدنان. (2011). *تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين*. نابلس– فلسطين.

القرالة، عصمت سليم. (2018). *الحكمانية في الأداء الوظيفي*. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، مجلد 1، عمان– الأردن.

قطيشات، علي. (2020). مدى توفير الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، عمان– الأردن.

القواسمة، محمد حامد. (2022). آثر حجم الشركة على الربحية في القطاع التجاري. *المجلة العربية للنشر العلمي*، الإصدار الخامس – العد د السادس والأربعون، ص505–521.

الكبيجي، رولا وائل. (2019). دور الحكومة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني. *رسالة درجة الماجستير*، كلية الدراسات العليا – جامعة القدس.

الكروي، أسعد جاسم خضير. (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان. جامعة الشرق الأوسط، عمان– الأردن.

كيزران، فاتن. (2013). مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة). *مجلة المنارة*، المجلد 19، العدد 4، دمشق، سوريا.

متاني، بلال أحمد، البشير، أمين بشير، و بركات، حمدي عبد الرحيم. (2107). أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة: المملكة الأردنية الهاشمية. *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية*، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين، المجلد الثامن، العدد الأول، ص ص 380–405.

مجلس القضاء الأعلى. (2015). التقرير السنوي العاشر لعام 2015. رام الله– فلسطين.

محمد، أمجد حسن عبد الرحمن. (2019). دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية "دراسة ميدانية". جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – المجلد 23، العدد 3، ص ص 1–46.

محمد، دلال محمد إبراهيم. (2021). التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي علي كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم دراسة اختبارية علي الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 744–792.

محمد، شروق علي، و سكر، عبد اللطيف. (2018). أثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس. *رسالة ماجستير*. جامعة النجاح الوطنية–نابلس فلسطين.

مدونات البنك الدولي (2015).https://blogs.worldbank.org. Retrieved from .

مدونة الحوكمة في فلسطين. (2009).

المشهداني، ايمان، و طالب، علاء. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مصطفى، علي، و حسين، علي كاظم. (2013). دور الحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، المجلد الثامن، العدد 22، ص101-126.

مصيطفي، عبد اللطيف. (2016). أثر خصائص مجلس الادارة و لجنة المراجعة على الأداء المالي للشركة. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، العدد الثاني، العدد الثاني.

مكاي، ليان. (2015). *نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي*. معهد الولايات المتحدة للسلام- واشنطن.

مليكاوي، مولود. (2018). واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، الجزائر.

المناصير، عمر. (2013). *أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية*. الجامعة الهاشمية، الأردن.

المؤتمر العلمي الدولي- عولمة الإدارة في عصر المعرف. (2021). جامعة الجنان، طرابلس- لبنان .

موسى، أشرف عبد العزيز. (2011). الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الرشيد. جامعة القدس- فلسطين.

ميهوب، مسعود. (2021). إشكالية العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج .ARDL ، *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، المجلد 6، العدد1، ص4-28.

النجار، جميل، و عقل، علي. (2016). قياس اثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، المجلد (4)، العدد (2)، طولكرم، فلسطين.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (2012). تم الاسترداد من https://www.pcma.ps/.

وزارة تطوير القطاع العام. (2017). مديرية دعم الإبداع والتميز الحكومي. دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام. الإصدار الثاني. عمان الأردن.

يحياوي، مريم، و حدمر، زينب. (2022). الحوكمة الالكترونية مدخل نحو جودة الخدمات العمومية. *مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 8، ص63-72.

المراجع الأجنبية:

Abdul Wahab, N. S., & Holland, K. (2012). Tax planning, corporate governance and equity value. *The British Accounting Review*, 44: pp. 111–124.

Aburajab, L., Maali, B., Jaradat, M., & Alsharairi, M. (2019). Board of Directors' Characteristics and Tax Aggressiveness: Evidence from Jordanian Listed Firms. *Theoretical Economics Letters*, 9(7), pp.2732-2745.

Alhourt. (2018). From the Fantasy World to Smart Cities.

Amrinder, K. (2017). Independent Directors and firm value of group-affiliated firms. *International Journal of Accounting & Information Management*, vol 25, Issue 2.

Annuar, H. A., Salihu, I. A., & Obid, S. N. (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 164: 150 –160.

Blaylock, B. S. (2016). Is tax avoidance associated with economically significant rent extraction among US firms?. *Contemporary Accounting Research*, 33(3), 1013-1043.

Brahma, S., Nwafor, C., & Boateng, A. (2021). Board gender diversity and firm performance: The UK evidence. *International Journal of Fi-nance & Economics*, 26(4), 5704-5719.

Danoshana, S., & Ravivathani, T. (2019). *the impact of the corporate governance on firm performance.* University of Jaffna, PUPLISHED THESIS ,online puplished on 2 march 2019, Sri lanka.

Eichinger, C. (2016). *Corporat social responsibility and Corporate tax Stratwgies: Contradiction or Complementarity?* Available On line at http:// ww.ieij.org /project/Luxembourg-leaks.

Faster Capital. (2024, 17 حزيران). *تحمل المسؤولية: مفهوم المساءلة الادارية*. Retrieved from FASTER CAPITAL: https://fc-lc.xyz/AtVFD.

Georgeta Vintilă, Ş. (2014). Gherghina, Board of Directors Independence and Firm Value: Empirical Evidence Based on the Bucharest Stock Exchange Listed Companies. *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 3, No. 4.

Goh, B. W., Lee, J., Lim, C. Y., & Shevlin, T. (2016). The effect of corporate tax avoidance on the cost of equity. *The Accounting Review*, 91(6), 1647-1670.

Handayani, R. (2019). Tax Amnesty Effect on Tax Avoidance and Its Consequences on Firm Value (Empirical Study on Companies in Indonesia Stock Exchange). *Jurnal Dinamika Akuntansi*, Vol. 11, No. 1, March 2019, pp. 34-47.

Hansen, E. (2021). Optimal income taxation with labor supply responses at two margins: When is an Earned Income Tax Credit optimal?. *Journal of Public Economics*, 195, 104365.

Hasseldine, G., & Morris. (2013). Corporate Social responsibility and tax avoidance. *AComment and reflection Accointing Forum,* 37(1):1-14.

Hoa Nguyen, & Robert Faff. (2017). IMPACT OF BOARD SIZE AND BOARD DIVERSITY O FIRM VALUE: AUSTRALIAN EVIDENCE. *Corporate Ownership & Control*, Volume 4, Issue 2.

Hoseini, M. (2020). Value-Added Tax, Input–Output Linkages and Informality. *Economica*, 87(347), 813-843.

Husam, A., & Pekha, P. (2018). *The relationship between corporate governance and firm performance, Emirates Aviation University, PUPLISHED THESIS.* April 2018 available online 12 July 2017,United Arab Emirates (UAE).

Innocent, O. C., & Gloria, O. T. (2018). Effect of Corporate Governance Mechanisms on Tax Aggressiveness of Quoted Manufacturing Firms on the Nigerian Stock Exchange. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 1-20.

Irawan, F., & Turwanto, T. (2020). The Effect of Tax Avoidance on Firm Value with Tax Risk as Moderating Variable. *ISSN*, Volume 83,Page No. 9696 - 9707.

Jamei, R. (2017). Tax avoidance and corporate governance mechanisms: Evidence from Tehran stock exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(4):638-644.

Karami, R., Vaez, S. A., & Rekabdar, G. (2020). The Impact of Effective Corporate Governance on the Relationship between Tax Gap and Future Profit Changes in Iranian Economy. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 5(4), 491-505.

Khaoula, F., Ayed, A., & Zemzem, A. (2013). Tax Planning and Firm Value: Evidence from European Companies. *pp37-78*, pp37-78.

Khuong, N. V., Liem, N. T., Thu, P. A., & Khanh, T. T. (2020). Does corporate tax avoidance explain firm performance? Evidence from an emerging economy. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1780101.

Knuutinen, R. (2014). Corporate Social Responsibility, Taxation and Aggressive Tax Planning, puplished article. *Nordic Tax Journal*, 2014:1.

Lanis, R., & Richardson, G. (2011). The effect of board of director composition on corporate tax aggressiveness. *Journal of Accounting and Public Policy*, 30(1):50–70.

Lanis, R., Richardson, G., Liu, C., & McClure, R. (2019). The impact of corporate tax avoidance on board of directors and CEO reputation. *Journal of Business Ethics*, 160(2), pp.463-498.

Lastiati, A. (2020). Audit Quality and Tax Avoidance: The Role of Independent Commissioners and Audit Committee's Financial Expertise. *Journal of Accounting Auditing and Business*, 4(1):14.

Lisowsky, P. (2010). Seeking Shelter Empirically Modeling Tax Shelters Using Financial Statement Information. *The Accounting Review*, 85, 1693-1720.

Martinez, A. L., & Ramalho, G. C. (2014). Family firms and tax aggressiveness in Brazil. *International business research*, 7(3), 129.

Minnick, K., & Nohga, T. (2010). Do corporate governance characteristics ingluence tax management? *Journal of corporate finance*, 16:703-718.

OECD. (2015). *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*. Retrieved from https://www.ccacoalition.org.

Rathish, B. (2017). *Corporate governance and firm performance in Malaysia.* Corporate governance, PUPLISHED THESIS, vol.17 No,pp.896-912, publication date 2 October 2017, University Utara Malaysia, Sintok, Malaysia.

Salawu, R. O., & Adedeji, Z. A. (2017). Corporate Governance and Tax Planning Among Non-Financial Quoted Companies in Nigeria. *African Research Review*, 11(3):42-59.

Salem, W. F. (2019). Boards of directors' characteristics and firm value: a comparative study between Egypt and USA. *Open Access Library Journal*, 6(04), 1.

Schmidt, A. P., Katz, S., & Khan, U. (2015). *Tax avoidance and DuPont measures of future performance.* Working paper, Columbia Business School.

Wang, L. (2015). Tax enforcement, corporate tax aggressiveness, and cash holdings. *China Finance Review International*, 5(4), 339-370.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE INFLUENCE OF CORPORATE GOVERNANCE ON TAX AVOIDANCE AMONG COMPANIES LISTED ON THE PALESTINE EXCHANGE

By
Oday Abdul Rahim Adnan Al-Hamshari

Supervisors
Dr. Ghassan Daas
Dr. Aladdin Dwekat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Tax Dispute, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2024

THE INFLUENCE OF CORPORATE GOVERNANCE ON TAX AVOIDANCE AMONG COMPANIES LISTED ON THE PALESTINE EXCHANGE

By
Oday Abdul Rahim Adnan Al-Hamshari
Supervisors
Dr. Ghassan Daas
Dr. Aladdin Dwekat

Abstract

The study emphasized the contribution of joint stock companies to avoiding liability in companies listed on the Palestine Stock Exchange, (number of board members, independence of the board of directors, board of directors, gender diversity in the board of directors, number and influence of management, board participation, and financial leverage).

The results showed that there is an impact of the independence of the Board of Directors on reducing tax avoidance in Palestine, and that the lack of independence of the Board of Directors increased tax avoidance and it has a direct relationship. It was found that there is a positive relationship with statistical significance between the independence of the Board of Directors and the financial performance of the company. The study showed that there is no effect of the size of the board of directors and the number of board members on reducing tax avoidance in Palestine. The study also found that there is an inverse relationship between company size and tax avoidance, meaning that as the size of the company increases, tax avoidance decreases.

The study recommended the necessity of working to implement all principles and rules of governance for companies listed on the Palestine Stock Exchange because of their impact on improving the performance of these companies, protecting the rights of relevant parties and shareholders, achieving justice, and ensuring disclosure, transparency and accountability, which improves and controls tax expenditure.

Keywords: corporate governance; tax avoidance; Palestine Stock Exchange.